

جامعة غرداية
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



العنوان:

التدقيق المحاسبي من
منظور المعايير الدولية
ومدى إمكانية تطبيقه في

الجزائر

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي في : العلوم التجارية

تخصص: مالية ومحاسبة

إشراف
الأستاذ:

علماوي
أحمد

إعداد
الطلبة:

ابراهيم مجاهد
سعيد حمدي

أحمد
أوجانة
حميد

السنة

الجامعية : 2013/

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واقترن
رضاها برضى الرحمن
وارتبطت طاعتها بطاعة الخالق
-والدتي حفظها الله وبارك في عمرها-

إلى من يسر لي طريق العلم وعلمني حب العمل
والصبر والمثابرة
-والدي حفظه الله وبارك في عمره-

إلى من كان السند لي ومرشد خطواتي الأولى
على درب العلم

إلى أخواتي وكل أفراد عائلتي

شكر و عرفان

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل ، فهو القائل
" لئن شكرتم لأزيدنكم "

ولقول رسول الله عليه الصلاة والسلام
"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير للأستاذ والمشرف
علماوي أحمد، الذي لم يبخل علينا بالكثير من وقته و النصائح القيمة
، وعلى تواضعه اللامتناهي في المعاملة. فكان نعم المشرف.

أشكر كل من مد يد العون لإنجاز هذا العمل

الملخص:

إمتاز عصرنا بتكنولوجيا المعلومات، ومع تلاشي الحدود الجغرافية اقتصاديا تعاضمت أهمية المراجعة والمحاسبة من
خلال المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات، ومن اجل معرفة وتقييم المعاملات المحاسبية كان لابد من وجود معايير
تحكمها، هذه المعايير استطاعت تحقيق أهدافها من خلال التوافق مع المعايير المحلية وتوحيد المعاملات دوليا، وقد

ارتأينا دراسة أثر هذه المعايير على مهنة محافظ الحسابات داخل الجزائر باعتبار أن الجزائر دخلت مرحلة تبني هذه المعايير مع بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد، ولقد بينت الدراسة أن هنالك علاقة بين معايير المراجعة ومعايير المحاسبة الدولية، وتأثيرها على مهنة المراجعة انعكس على مستوى التقارير التي يصدرها محافظ الحسابات، وقد كانت المعايير المحاسبية لها أثر على الجزائر.

الكلمات المفتاحية: معايير المراجعة الدولية ، المعاملات ، المعايير المحاسبية الدولية، الجزائر.

Résumé:

Doté de notre technologie de l'information, et à la disparition des frontières géographiques de vue économique accru l'importance de l'audit et de la comptabilité par les informations utilisées dans la Tak de décision, afin de voir et d'évaluer les opérations comptables devaient être l'existence de normes régies par ces normes a été en mesure d'atteindre ses objectifs par le respect des normes et la normalisation des transactions à l'étranger locales, Avons-nous décidé d'étudier l'impact de ces normes sur les comptes profession de gouverneur dans Algérie envisagent que l'Algérie a conclu son adoption anticipée de ces normes avec le début de l'application du système comptable de la nouvelle financière, et je étude a montré qu'il existe une relation entre les normes d'audit et les normes comptables internationales, et l'impact sur la profession de l'audit se reflète dans le niveau des rapports comptes publiés par le gouverneur, était les normes comptables ont un impact sur l'Algérie.

Mots-clés: normes internationales d'audit, les opérations, les normes comptables internationales, l'Algérie.

قائمة المحتويات :

III	الاهداء
IV	الشكر
V	ملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال البيانية
IX	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
01	الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية
02	المبحث الأول : الأدبيات النظرية
16	المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية
21	الفصل الثاني : الدراسة الميدانية
22	المبحث الأول : الطريقة و الأدوات
25	المبحث الثاني : النتائج و المناقشة
47	الخاتمة
50	المراجع
68	الفهرس

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	معايير التدقيق الدولية	13
02	الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان	23
03	توزيع الأفراد العينة حسب الجنس	26
04	توزيع افراد العينة حسب الفئات العمرية	27
05	توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي	28
06	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية	29
07	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية	30
08	نتائج الإستبيان المتعلقة بأهمية المعايير المحاسبية	32
09	نتائج الإستبيان المتعلقة بالسياق الدولي لمعايير المحاسبة	33
10	نتائج الإستبيان المتعلقة بالجزائر والمعايير المحاسبية الدولية.	35
11	نتائج الإستبيان المتعلقة بمدى تطبيق المعايير المحاسبية في البيئة الجزائرية	36
12	نتائج الإستبيان المتعلقة بأهمية المعايير المراجعة	38
13	نتائج الإستبيان المتعلقة بالمراجعة الدولية	39
14	نتائج الإستبيان المتعلقة بآثر النظام المحاسبي الجديد على مهنة المراجعة	41
15	نتائج الإستبيان المتعلقة بواقع مهنة المراجعة في الجزائر	42

قائمة الأشكال البيانية:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
04	أهداف المراجعة	01
26	تمثيل توزيع العينة حسب الجنس	02
27	توزيع افراد العينة حسب الفئات العمرية	03
28	توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي	04
29	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية	05
30	تمثيل توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية	06

قائمة الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
53	مخرجات برنامج Spss	01
62	عرض نتائج الاستبيان	02
66	نموذج استبانة	03

المقدمة العامة

تمهيد:

لقد صاحب التطور الذي شهده العالم على مر العصور تطورا على مستوى حجم ونشاطات المؤسسات الإقتصادية ، فانتقلت من كونها مؤسسات صغيرة ذات معاملات بسيطة إلى مؤسسات ضخمة ذات عمليات متشعبة كبيرة الحجم تنفصل الملكية فيها عن التسيير ، ما أوجب ضرورة الإهتمام إلى جملة من الوسائل والتقنيات تضمن لأصحاب المؤسسات الحفاظ على أموالهم المستثمرة والإستغلال الأمثل لمواردهم ، والحد من الأخطاء المحاسبية وربما التلاعبات ، وفي مقدمة هذه الوسائل التدقيق المحاسبي .وتخطت المؤسسات في إطار هذه التحولات العالمية الحدود الجغرافية ، فأصبحت هناك شركات متعددة الجنسيات تنشط في بيئات مختلفة من العالم ، وبرز إشكال كبير يتمثل في مدى ثقة أصحاب المؤسسات في أسلوب التدقيق المحاسبي المطبق في كل بلد من البلدان ذات العلاقة وكذا مدى كفاءة القائمين عليه.

سعت الهيئات الإقليمية والدولية للتدقيق وراء تدليل الفروقات بين ممارسة التدقيق المحاسبي من ممثلا بلجنة التدقيق IFAC دولة إلى أخرى ، وكان في مقدمة هذه الهيئات الإتحاد الدولي للمحاسبين الدولية وغيرها من اللجان المنبثقة عنه ، والتي اهتمت إلى إصدار جملة من الإرشادات سواء فيما تعلق بالقائمين بمهنة التدقيق) متطلبات التعليم والخبرة ، السلوك المهني (، أو بوضع أطر لخطوات وإجراءات التدقيق تعمل على توحيد الممارسات ممثلة في معايير دولية للتدقيق .بناء على النهج الإقتصادي الذي سلكته الجزائر حديثا ، كان عليها الإنخراط في هذه التغيرات التي مست الجوانب الإقتصادية ومحاولة التكيف مع إنعكاساتها ، ورغم تبني الجزائر في الفترة الأخيرة معايير المحاسبة الدولية في إطار النظام المحاسبي المالي الجديد ، إلا أنه فيما خص مزاوله مهنة التدقيق في الجزائر فإنها بقيت تشهد قصورا ، وطغى عليها ال طابع القانوني أكثر من الطابع الإقتصادي.

مما سبق تبدو أهمية طرح الإشكالية التي يتوجب بحثها في هذه المذكرة والمتمثلة في الآتي:

2. الإشكالية :

إلى أي مدى يمكن تطبيق المعايير التدقيق الدولية ؟ وما مدى إمكانية إنتهاجها في الجزائر؟

3. الأسئلة الفرعية:

- للإجابة على هذه الإشكالية ، تم تقسيمها إلى التساؤلات الفرعية التالية:
- فيما تكمن أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية ؟ وماهو واقع المراجعة في ظل هذه التغيرات ؟
- هل يوجد ارتباط بين المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة من حيث التطبيق ؟
- هل مهنة المراجعة ترقى إلى المستوى المطلوب في ظل القانون 10-01 ؟

➤ فيما يتمثل مضمون معايير التدقيق الدولية ؟

4 الفرضيات:

في سبيل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية السابقة الذكر، بالإمكان الإنطلاق من الفرضيات التالية :

- جاءت المعايير المحاسبية الدولية من أجل خلق بيئة محاسبية دولية تنافسية.
- أدت عمليتي التوافق والتوحيد إلى زيادة فعاليات المعايير المحاسبية.
- هناك ترابط عضوي من حيث التطبيق بين المعايير المحاسبية والمعايير المراجعة الدولية.
- أدى صدور القانون 10-01 إلى تكييف مهنة المراجعة في الجزائر مع المعايير الدولية.

5 أهداف البحث:

- من الأهداف التي تسعى إليها الدراسة:
- محاولة إبراز الفائدة من سن معايير دولية للتدقيق المحاسبي .
- معرفة الغاية من التوجه نحو تدويل التدقيق .
- الإطلاع على آراء المختصين في مدى إنعكاس توجه الجزائر نحو تطبيق المعايير المحاسبية على المراجعة.
- الإطلاع على واقع مهنة المراجعة في الجزائر.

6 أسباب اختيار الموضوع:

- لعل إختيارنا للموضوع يعود لجملة من الأسباب الموضوعية والذاتية أهمها:
- شعورنا بأهمية الموضوع في ظل قصور مهنة التدقيق في الجزائر.
- الميول الشخصي للطالب لمواضيع التدقيق ورغبة منه في الإطلاع على كل ما هو جديد فيما يخص الموضوع.
- طبيعة تخصصنا في المحاسبة.

7 حدود الدراسة:

تهتم هذه الدراسة بالتناسق والتوحيد الدوليين للتدقيق المحاسبي ، وما نشأ عنهما من ضوابط وإرشادات دولية تحكم مهنة التدقيق المحاسبي في الدول المختلفة على غرار معايير التدقيق الدولية، وتبيان دور هذه الأخيرة وتأثيرها على مخرجات التدقيق.

الحدود المكانية : تتعلق هذه الدراسة بالجزائر ، كونها تضمنت المسح عن طريق الإستبيان ، والذي مس عينة من ذوي الإختصاص في الجزائر ، بهدف تحديد معالم التدقيق المحاسبي في الجزائر، ومدى مواكبته وإستفادته من التحولات التي تستهدفها المهنة دوليا.

الحدود الزمنية: امتدت الدراسة بعد تحديد عنوان البحث إلى غاية الإنتهاء من الدراسة التطبيقية بتاريخ 08-06-2014.

8 منهج الدراسة و الأدوات المستخدمة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة، استدعى اعدادنا للبحث تبني المنهج الوصفي بالإضافة إلى استخدام الطريقة الإستقرائية الإستنباطية ، كما اعتمدنا الأداة التحليلية في باقي الأطوار النظرية للبحث ، بالإضافة إلى الأداة الاحصائية بالنسبة للدراسة التطبيقية، و قد تم تحليل هذه البيانات احصائيا مستخدمين في ذلك برنامج: (Microsoft Excel 2007 – 17 spss).

9 مرجعية الدراسة:

طبيعة المراجع المعتمدة في البحث متعددة ، حيث حاولنا أن تكون لها علاقة مباشرة بموضوعنا و هي متنوعة فمنها ما هو مداخلة في ملتقى، مذكرات ماجستير و ليسانس، كتب متخصصة في الموضوع و معلومات من شبكة الانترنت.

10 صعوبة البحث:

واجهتنا مجموعة من الصعوبات خلال انجاز هذه الدراسة نذكر من أهمها عدم التجاوب المحسوس من بعض أفراد المجتمع الدراسة ، كذلك عدم التمكن و التأقلم مع المنهجية الجديدة خاصة في الجانب التطبيقي.

11 هيكل البحث:

انطلاقاً من المعلومات المتوفرة لدينا قمنا بتقسيم موضوع بحثنا إلى فصلين و وفق منهجية **IMRAD** حيث خصصنا:

الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية و التطبيقية، ففي الأدبيات النظرية حاولنا التركيز على الأساس النظري المرتبط مباشرة بموضوعنا و المتعلق التدقيق المحاسبي من منظور المعايير المحاسبية الدولية، و بالنسبة للأدبيات التطبيقية فتطرقنا فيها إلى أهم الدراسات و الأبحاث العلمية السابقة لموضوع دراستنا. أما الفصل الثاني فيتعلق بالدراسة الميدانية للموضوع و تم فيه ادراج الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة لتوضيح كيفية انجاز الدراسة، كما كرّسنا فيه عرض لنتائج الدراسة و تحليلها و مناقشتها.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية و التطبيقية

تمهيد:

حاولنا من خلال هذا الفصل إبراز المفاهيم النظرية المرتبطة بالموضوع سواء من حيث المعايير المحاسبية الدولية أو التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية:

تطرقنا في هذا المبحث للمفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع باختصار شديد، و التي عبرنا عنها في مطلبين.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التدقيق المحاسبي:

1- التطور التاريخي للتدقيق:¹

يجدر بادئ ذي بدء الإشارة إلى أن مصطلح التدقيق بمعناه اللفظي audit مشتق من الكلمة اللاتينية audire ومعناه "يستمع" لأن الحسابات كانت تتلى على المدقق، حيث يشير التاريخ إلى أن قدماء المصريين والإغريق والرومان كانوا يسجلون عمليات النقدية ثم يدققونها للتأكد من صحتها و كانت هذه العملية قاصرة على حسابات المالية الحكومية حيث كانت تعقد جلسة إستماع عامة يتم فيها قراءة الحسابات بصوت مرتفع وبعد الجلسة يقدم المدققين تقاريرهم مع الملاحظة أن عملية التسجيل كانت تتم بطريقة بدائية وتحسنت عمليات التسجيل والتدقيق بعد تنظيم الحسابات على أساس الطريقة المزروجة التي اكتشفها العالم الإيطالي -لوكا باشيلو- luka-bachilo ونشرها في كتابه الذي ظهر في مدينة البندقية في القرن الخامس عشر عام 1494م.

2- تعريف المراجعة:

تعتبر الدراسات المتعلقة بالمراجعة من الموضوعات المتقدمة أكاديميا، ولأجل فهمها نطرح بعض التعريفات عن المراجعة، فقد عرف الإتحاد المحاسبي الأمريكيين التدقيق بأنه " إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات أو الأرصدة الإقتصادية وتقييمها بصورة موضوعية، لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين ".²

كما عرف خالد أمين المراجعة بأنها فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بمشروع التدقيق، فحصا إنتقاديا منظما بقصد الخروج برأي في محايد عن مدى دلالة قوائم المالية عن الوضع

¹ -أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق والتأكد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، الطبعة الأولى، دار الصفا عمان، الاردن، 2012، ص24.

² -هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية العلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر الأردن، 2006، ص20.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية

المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، أو مدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح وخسارة عن تلك الفترة هذا الفحص يكون بواسطة مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب.¹

نستنتج من خلال هذين التعريفين بأن المراجعة علما بذاته تحكمه معايير، وهي تهدف إلى إيصال معلومات للجهات المعنية من خلال تقرير يصدره المراجع عن وضعية المؤسسة.

ويتمحور مفهوم المراجعة في ثلاثة نقاط وهي:

- **الفحص:** يقصد به فحص البيانات والسجلات المحاسبية للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها، أي فحص القياس المحاسبي وهو القياس الكمي والنقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة .

- **التحقيق:** يقصد به الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كأداة للتعبير السليم لنتيجة أعمال المؤسسة، وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضعية الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة.

- **التقرير:** يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تبرير يقدم للأطراف المعنية سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها .

نشير إلى أن الفحص والتحقيق عمليتان مترابطتان، أما التقرير هو العملية الأخير من المراجعة وثمرتها.

2- أهداف المراجعة:

تعرف المراجعة على أنها الفحص الانتقادي للقوائم المالية كالميزانية وحسابات النتائج والجداول الملحق بها وكل ما هو محاسبي ومالي في تقرير مجلس إدارة الشركة -موضوع المراقبة- فهذه المراجع الأساسي من وراء هذا الفحص هو إعطاء رأي مدعم لأدلة وبراهين إثبات حول شرعية وصدق تلك الوثائق، وهو هدف عام متفق عليه دوليا حيث أن المراجع حسب جمعية المحاسبين الأمريكية (A I C P A)، يدرس تلك القوائم بهدف إعطاء الرأي حول الصورة الفوتوغرافية للوضعية المالية لنتائج العمليات وتطور تلك الوضعية احتراماً للمبادئ المحاسبية المتفق عليها ، فينهي المراجع مهمة بالإدلاء لهذا الرأي النهائي المحايد المدعم بأدلة في تقرير عام.

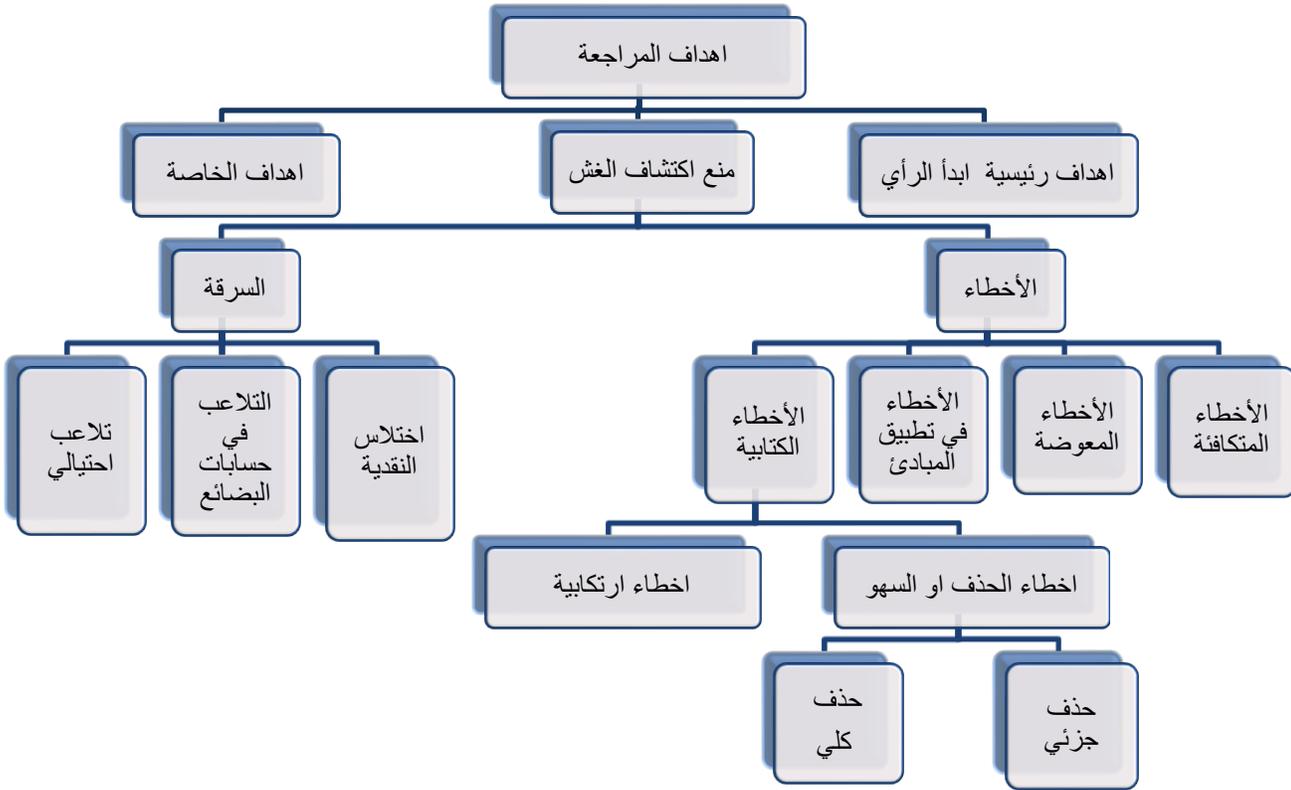
بعد التطور الذي حصل في بيئة الأعمال و اثر العولمة على اقتصاديات الدول فقد تعددت النظرة إلى المراجعة مما يتطلب تقديم خدمات أهم من اكتشاف الأخطاء و الغش و غيرها و لتقوم بعملية التدقيق من اجل تحقيق الأهداف

1-خالد أمين عبد الله، علم التدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الأولى، دار وائل النشر، 2009، ص12.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية

- العصرية التي تتلائم وبيئة الأعمال الحالية، ومن هذه الأهداف مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها وتقييم الأداء ورفع مستوى الكفاءة والفعالية في المؤسسات، لذلك سنورد الأهداف المتوخاة من المراجعة في النقاط التالية:
- التحقق من إثبات صحة المعلومات الواردة في التقارير المالية من خلال الجرد الفعلي أو المادي .
 - التأكد من أن كل العناصر الأصول هي ملك للمؤسسة و الخصوم هي التزام عليها.
 - التأكد من صحة البيانات المقتبسة من الدفاتر والسجلات المحاسبية من جهة ومن جهة أخرى العمل على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح بتوفير معلومات الشاملة و المعبرة عن الوضعية الحقيقية .
 - تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها، وإبداء الرأي من خلال التقارير.
 - الحصول على معلومات ذات مصداقية تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال عرضها والفحص عنها .

الشكل رقم 1- أهداف المراجعة



المصدر: حواس صالح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولي، مذكرة مقدمة ضمن نيل متطلبات شهادة الدكتوراه، قسم

العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2007-2008 ص146

3- أهمية التدقيق:

إن أهمية التدقيق تتمثل في كونه وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع المؤسسة سواء كانت أطرافاً داخلية أو خارجية، إذ تعتمد إلى حد كبير على البيانات المحاسبية لاتخاذ قرارات ورسم خطط مستقبلية، ومن بين المستفيدين من التدقيق نجد:

❖ إدارة المؤسسة:

تعتمد إدارة المؤسسة على التدقيق بشكل كبير خاصة في عملية التخطيط المستقبلي لتحقيق أهدافها المسطرة مسبقاً، وبالتالي فإن مصادقة المدقق على قوائمها سيمنحها درجة كبيرة من الثقة ويزيد من نسبة الإعتماد عليها، كما يعتبر مفتاح الحكم على مستوى أداء أعضاء مجلس الإدارة.

❖ الملاك والمساهمين:

إن ظهور شركات المساهمة ذات الإمتداد الإقليمي وانفصال الإدارة عن الملاك عزز من أهمية التدقيق، فكان لا بد من طرف يضمن التسيير الأمثل لأموال المساهمين ومنع حدوث إحتلاس وتلاعبات، كما أن تقرير مدقق الحسابات يساهم في جلب مستثمرين جدد يضمن لهم أكبر عائد ممكن.

❖ الدائنين والموردين:¹

يعتمد هؤلاء على تقرير المدقق بصحة وسلامة القوائم المالية، ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالإلتزام وكذا درجة السيولة لدى المؤسسة، ما يضمن لهم تحصيلهم لحقوقهم لدى المؤسسة.

الزبائن²

إهتمام هذه الشريحة بالمعلومات ينحصر بمعرفة إستمرارية المؤسسة الإقتصادية، وخاصة عند إرتباطهم معها بمعاملات طويلة الأجل، وإذا كانوا معتمدين عليها كمورد رئيسي وأساسي للبضاعة أو المواد الأولية.

❖ العاملين:³

هم المجموعات المثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة بإستقرار وربحية أرباب عملهم، كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشروعات على دفع مكافآتهم ومنافع التقاعد وتوفر فرص العمل.

¹ خالد راغب الخطيب ، خليل محمود الرفاعي ، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات ، مرجع سبق ذكره ، ص 12 .

² عبد الصمد نجم الجعفري ، إياد رشيد القريشي ، دراسة حول دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية ، المعهد

العربي للمحاسبين القانونيين ، جامعة بغداد

³ عبد الصمد نجم الجعفري مرجع سبق ذكره

❖ البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى:

بغرض توسيع نشاطاتها أو لمواجهة عسر مالي، تلجأ المؤسسات إلى القروض من المؤسسات المالية، غير أن هذه الأخيرة عليها معرفة درجة الخطر ومعرفتها لقدرة المؤسسات على السداد مستقبلا، وتعود في ذلك إلى تقرير مدقق الحسابات الذي يؤكد صدق القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي للمؤسسة.

❖ الهيئات الحكومية:

تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من الأغراض، منها مراقبة النشاط الإقتصادي أو رسم السياسات الإقتصادية للدولة أو فرض الضرائب، وهذه جميعا تعتمد على بيانات واقعية وسليمة، وقد بينت لجنة الإتحاد الدولي للمحاسبين عند إصدار المعايير عام 2002 أن أهمية التدقيق تكون في:

- يساعد في وضع القرارات الإدارية السليمة.
- يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي .
- إستغلال موارد المؤسسات بكفاءة وفعالية.

5- أنواع التدقيق:

هناك أنواع عديدة للتدقيق المحاسبي، تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليه منها، إلا أن ذلك لا يغير من جوهر عملية التدقيق ، وسنقوم بدراسة أنواع التدقيق على النحو التالي:

أ- من حيث الإلزام:

ينقسم التدقيق من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين، تدقيق إلزامي، وتدقيق إختياري.

أولاً: التدقيق الإلزامي:

يحث القانون القيام به، حيث يلزم المؤسسة بضرورة تعيين مدقق خارجي للتدقيق حساباتها إعتقاد القوائم المالية الختامية لها، ويترتب عن عدم القيام به وقوع المخالف تحت طائلة العقوبات المقررة¹ .
ثانياً: التدقيق الإختياري:

هي عملية التدقيق غير الملزمة بقانون، وتكون بطلب من إدارة المؤسسة أو ملاكها، وتكون واجبات المدقق هنا محددة وفقاً لإتفاقه المسبق مع الطالب لعملية التدقيق.

ففي المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص، قد يتم الإستعانة بخدمات مدقق خارجي لتدقيق حسابات المؤسسة وإعتقاد قوائمها المالية الختامية، نتيجة للفائدة التي تتحقق من حيث إطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الأعمال والمركز المالي، والتي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء وخاصة في حالة إنفصال أو إنضمام

¹ - محمد سمير الصبان ، محمد الفيومي ، المراجعة بين التنظير والتطبيق ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1990 ، ص 46 .

الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية

شريك جديد ، أما في حالة المؤسسات الفردية، فوجود المدقق يعطي الثقة للمالك في دقة البيانات المستخرجة من الدفاتر وتلك التي تقدم إلى الجهات الخارجية وخاصة مصلحة الضرائب.

ب - من حيث مدى الفحص (حجم الإختبارات)

ينقسم التدقيق وفق حجم الإختبارات إلى نوعين:

أولاً: تدقيق شامل (تفصيلي):

المقصود به أن تشمل عملية التدقيق كافة القيود والدفاتر والمستندات والأعمال التي تمت خلال السنة المالية، ويتطلب هذا النوع من التدقيق جهداً ووقتاً كبيرين بالإضافة إلى كونه يكلف نفقات باهضة، فهو يتعارض مع عاملي الوقت والتكلفة والتي يحرص المدقق على مراعاتهما باستمرار، وبالتالي فإن إستخدامه يقتصر على المؤسسات ذات الحجم الصغير.

ثانياً: تدقيق إختباري:

ظهر هذا النوع من التدقيق مع ظهور الشركات الكبرى، ويرتكز على أساس فحص عينة ينتقيها المدقق من مجموع الدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات الخاصة بالمؤسسة على أن يتم تعميم النتائج، ويعتمد حجم العينة على مدى قوة وسلامة نظام الرقابة الداخلية، ففي حالة توافر أخطاء كثيرة في الدفاتر والسجلات وجب على المدقق توسيع حجم العينة .

ج- من حيث توقيت عملية التدقيق.

وفق هذا المعيار يمكن تقسيم التدقيق إلى نوعين:.

أولاً: تدقيق مستمر:¹

تتم من خلاله عمليات الفحص وإجراء الإختبارات خلال السنة المالية ككل وفقاً لبرنامج زمني محدد مسبقاً سواء كانت بطريقة منتظمة، كأن تتم بصفة أسبوعية أو شهرية،... أو بطريقة غير منتظمة، وهذا النوع من التدقيق يتبعه المدقق بصفة خاصة في حالة:

➤ كبر حجم المؤسسة وكذا كبر وتعدد عملياتها .

➤ عدم التمكن من تقييم نظام الرقابة الداخلية للحكم على مدى كفاءته.

¹ - كمال الدين مصطفى الدهراوي ، محمد السيد سرايا ، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2001 ، ص 194 .

الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية

ثانيا: تدقيق نهائي¹:

يتميز بكونه يتم بعد إنتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، ويلجأ المدقق الخارجي إلى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات صغيرة الحجم والتي لا تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة ومن المزايا التي يحققها التدقيق النهائي:

- تخفيض احتمالات التلاعب وتعديل البيانات والأرقام التي يتم تدقيقها، حيث أن جميع الحسابات تكون قد تمت تسويتها وإقفالها .
- عدم حدوث إرتباك في العمل داخل المؤسسة، لأن المدقق ومعاونيه لن يترددوا كثيرا على المؤسسة ولن يحتاجوا إلى السجلات والدفاتر إلا بعد الإنتهاء من عملية الإقفال .
- تضعف من احتمالات السهو من جانب المدقق ومساعديه في تتبع العمليات وإجراء الإختبارات لمحدودية الوقت.

د - من حيث نطاق عملية التدقيق.

ينقسم التدقيق من حيث النطاق إلى ما يلي:

أولا: تدقيق كامل:

هو التدقيق الذي لا تضع فيه الإدارة أو الطرف المتعاقد مع المدقق قيودا حول مجال ونطاق عمله، وهذا لا يعني قيام المدقق بفحص كل العمليات التي تمت خلال الدورة، ولكن يشترط في تقرير المدقق في نهاية عمله والذي يتضمن رأيه الفني والمحايد أن يمس كل القوائم المالية دون إستثناء، وتكون للمدقق حرية إختيار المفردات التي يخضعها لإختباراته مع تحمله المسؤولية كاملة حول كل المفردات.

ثانيا: تدقيق جزئي²:

هو العمليات التي يقوم بها المدقق وتكون محدودة الهدف أو موجهة لغرض معين، كفحص العمليات النقدية خلال فترة معينة، أو فحص عمليات البيع النقدي أو الآجل خلال فترة محددة، أو فحص حسابات المخازن، أو التأكد من جرد المخزون.

يهدف التدقيق الجزئي إلى الحصول على تقرير متضمنا الخطوات التي اتبعت والنتائج التي توصل إليها الفحص، ولا يهدف إلى الحصول على رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية ومدى دلالتها للمراكز المالية ونتيجة الأعمال كما هو في التدقيق الكامل ، ويجب على المدقق في التدقيق الجزئي الحصول على عقد كتابي يوضح المهمة المطلوب قيامه بها ونطاقها ليحمي نفسه ولا ينسب إليه تقصير في الأداء .

¹ - محمد سمير الصبان ، محمد الفيومي ، المراجعة بين التنظير والتطبيق ، الدار الجامعية ، بيروت، 1990، ص 50 .

² خالد راغب الخطيب ، خليل محمود الرفاعي ، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات ، مرجع سبق ذكره ، ص 22 ، ص 23.

هـ - من حيث القائم بعملية التدقيق:

يمكن تقسيم عملية التدقيق من حيث القائم بها إلى نوعين أساسيين:

أولاً: تدقيق داخلي:¹

يعرف التدقيق الداخلي بأنه: تقويم الأنشطة المتعارف عليها داخل المؤسسة كخدمة للمؤسسة، وتشمل وظائفه من بين أشياء أخرى (الفحص والتقييم) مراقبة مدى كفاية وفعالية (ملاءمة) الرقابة الداخلية .

ثانياً: تدقيق خارجي:²

التدقيق الخارجي هو الذي يتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة، بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية، من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المولد لها، وذلك لإعطائها المصدقية حتى تنال القبول العام والرضا لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية المساهمون، المستثمرين، البنوك، إدارة الضرائب، وهيئات أخرى.

كربط بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، يمكن القول أنه بوجود التدقيق الداخلي على مستوى المؤسسة فإن ذلك يعطي نوعاً من الثقة للمدقق الخارجي في صحة ومصداقية حساباتها ونتائج أعمالها، كما يمكن له أن يعتمد على بعض إجراءات وأعمال التدقيق الداخلي.

المطلب الثاني: إجراءات التدقيق (المراجعة):

1- فرضيات التدقيق:³

يعرف kohler الفرض بأنه قاعدة تحظى بقبول عام، وتعبر عن تطبيق العملي، وتستخدم في حل معين من المشاكل أو ترشيد السلوك، وفيما يلي أهم الفروض التي تستند إليها عملية التدقيق وهي:

أ. فرض عدم التأكد: ويبرر هذا الفرض الحاجة إلى وجود مجموعة من الأدلة لإزالة حالة عدم التأكد ويرجع عدم التأكد في المجال المحاسبي إلى الأسباب التالية:

-الإستخدام غير المتكامل للبيانات المحاسبية.

-عدم القدرة على تقرير كافة الظروف المستقبلية عند إتخاذ القرارات .

-عدم وجود نظام جيد للإتصال في التنظيم.

¹ محمد بوتين ، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005 ،ص15

² صديقي مسعود ، براق محمد ، انعكاس تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على الأداء الرقابي ، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 08 و 09 مارس 2005 ، ص25 .

³ د.حسام إبراهيم حسن ، تدقيق الحسابات بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الاولى ، دار البداية ، عمان ،الأردن،2009،ص50 .

الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية

ب- فرض استقلال المدقق: وذلك لأنه عندما يمارس عمله يعتبر حكماً، يعتمد على رأيه فيما كلف به من الأعمال ويعتمد هذا الفرض على نوعين أساسيين من المقومات:

- المقومات الذاتية: وهي التي تتعلق بالشخص المدقق وتكوينه العلمي والخلقي وخبرته العملية .

- المقومات الموضوعية: وهي ماتضمنه التشريعات، وما تصدره الهيئات المهنية من أحكام وقواعد و ضمانات. ويفسر هذا الفرض حق المدقق في الإطلاع الدفاتر والسجلات والمستندات، وطلب البيانات من المؤسسة التي يقوم بالتقرير عن أحداثها، وحقه في إبداء الرأي المعارض في تقريره.

ج- فرض توافر تأهيل خاص للمدقق: وذلك بأن المدقق يستخدم حكمه الشخصي عند ممارسة وظيفته، وفي ظل غياب إطار متكامل لنظرية الإثبات في التدقيق، فإن المدقق يتعرض عند الفحص لمشاكل محاسبية أو ضريبية أو فنية، كل هذا يتطلب قدر علمي وعملي كاف لأداء مهمته.

د- فرض توافر نظام كاف للرقابة الداخلية: تشير الرقابة الداخلية إلى نظام هيكل يتكون من بيئة الرقابة، وتقدير المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والإتصال، والمراقبة، ومما لاشك فيه أن فهم المدقق لنظام الرقابة الداخلية يعتبر بحق نقطة البداية لمهنة التدقيق والتأكد الخارجي.

هـ- فرض الصدق في محتويات التقرير: ويفسر هذا الفرض في أن تقرير المدقق يعتبر الأساس عند توزيع الأرباح أو قبول الإقرار الضريبي، كما أن عبء الإثبات يقع على المدقق ولا يستطيع نقله إلى الإدارة، وينشأ فرض الصدق مع حقيقة وضع المدقق باعتباره محل ثقة جميع الأطراف أصحاب المصالح في المؤسسة أو خارجها.

2- المبادئ العلمية للتدقيق والتأكد:¹

يوجد اتفاق بين الباحثين على أنه هناك مجموعتين من المبادئ العلمية للتدقيق، وترتبط هذه المبادئ العلمية لكل ركن من أركانه (التأكد التقرير)، وبناء على ذلك فإن المبادئ العلمية للتدقيق يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

أ. المبادئ المرتبطة بركن التحقيق:

- مبدأ تكامل الإدراك الرقابي: ويعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وآثارها الفعلية والمحتملة على كيان المؤسسة وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة، والوقوف على احتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الآثار من جهة أخرى.

- مبدأ الشمول في مدى الفحص الإختباري: ويعني هذا المبدأ أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية وجميع التقارير المالية للمؤسسة، مع مراعات الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير .

¹د- حسام إبراهيم حسن، مرجع سبق ذكره، ص52.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية

- مبدأ الموضوعية في الفحص: ويشير هذا المبدأ على ضرورة الإقلال إلى أقصى الحد ممكن من عنصر التقدير الشخصي وذلك بالإستناد إلى عدد الكافي من أدلة الإثبات التي تأيد رأي المدقق وتدعمه خصوصا تجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة، وتلك التي يكون احتمال الحدوث الخطأ فيها أكبر من غيرها.

- مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية: ويشير هذا المبدأ إلى وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب الفحص الكفاية الإنتاجية لما لها من الأهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المؤسسة.

ب- المبادئ المرتبطة بركن التقرير:

- مبدأ كفاية الإتصال: ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون تقارير المدق الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الإقتصادية للمؤسسة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية.

- مبدأ الإفصاح: ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة ان يفصح المدقق عن كل ما من شأنه التوضيح مدى تنفيذ الأهداف المؤسسة و ابراز جوانب الضعف- إن وجدت- في أنظمة الرقابة الداخلية.

- مبدأ الإنصاف: ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة ان تكون محتويات تقرير المدقق، وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين المهتمين بالمؤسسة سواء داخلية أو خارجية.

- مبدأ السببية: ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيراً واضحاً لكل تصرف غير عادي يواجهه به المدقق، وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية.

المطلب الثالث: حقوق وواجبات المدقق:

حقوق المدقق:

يتمتع المدقق ببعض الحقوق والتي تسمح له بالقيام بالفحص الشامل للدفاتر والسجلات، وتختلف هذه الحقوق بناء على طبيعة المهمة الموكلة له في إطار العقد المبرم بينه وكذا الطرف الآخر المتمثل في الإدارة أو صاحب المؤسسة يمكن تحديد بعض الحقوق الرئيسية لمدقق الحسابات فيما يلي¹:

1- يمكن محافظ الحسابات الاطلاع في أي وقت وفي عين المكان على السجلات المحاسبية والموازنات والمراسلات والمحاضر وبصفة عامة كل الوثائق والكتابات التابعة للشركة أو الهيئة ويمكنه أن يطلب من القائمين بالإدارة والأعوان والتابعين للشركة أو الهيئة كل التوضيحات والمعلومات وان يقوم بكل التفتيشات التي يراها لازمة.

2- يمكن محافظ الحسابات أن يطلب من الأجهزة المؤهلة الحصول في مقر الشركة على معلومات تتعلق بمؤسسات مرتبطة بها أو مؤسسات أخرى لها علاقة مساهمة معها.

¹المواد:38،37،36،33،32،31، من القانون 10 - 1 المؤرخ في 29 جوان 2010 والمتعلق بمهن خبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، الموافق ل 11 جويلية 2010.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية

- 3- يقدم القائمون بالادارة في الشركات كل 6 اشهر على الاقل لمحافظ الحسابات كشفا محاسبيا يعد حسب مخطط الحصيلة والوثائق المحاسبية التي ينص عليها القانون.
- 4- يحضر محافظ الحسابات الجمعيات العامة كلما تستدعي للتداول على اساس تقريره، ويحتفظ بحق التدخل في الجمعية المتعلقة باداء مهمته.
- 5- تحدد الجمعية العامة او الهيئة المؤهلة المكلفة بالتداولات اتعاب محافظ الحسابات في بداية مهمته ولا يمكن احتساب الاتعاب في اي حال من الاحوال على اساس النتائج المالية المحققة من الشركة او الهيئة المعنية.
- 6- يمكن محافظ الحسابات ان يستقيل دون التخلص من التزاماته القانونية ويجب عليه ان يلتزم باشعار مسبق مدته 3 اشهر ويقدم تقريراً عن المراقبات والإثباتات الحاصلة.
- 7- حق مناقشة اقتراح عزله، عن طريق مذكرة خطية ترسل إلى المؤسسة والرد والدفاع عن موقفه أمام الجمعية العامة، ويعتبر هذا الحق احد الضوابط التي تحول دون عزل مدقق الحسابات عزلا تعسفيا أو استخدام ذلك للتأثير على مدقق الحسابات.
- 8- حق الامتناع عن إبداء رأيه في القوائم المالية إذا لم يستطع تكوين رأي حولها، وعليه ذكر الأسباب التي عرقلت عمله¹.

الفرع الثاني: واجبات المدقق تتمثل فيما يتعين على المدقق الإلتزام به لإنجاز أعمال تدقيق الحسابات بشكل جيد وموضوعي، ويمكن تلخيصها فيما يلي² :

- 1- تدقيق وفحص النظام المحاسبي المتبع في المؤسسة، وما يتضمنه من مستندات ودفاتر وسجلات وقوائم، في ضوء الاتفاق المبرم مع المدقق من حيث نطاق عملية التدقيق.
- 2- قيامه بإعداد تقاريره بصورة وافية بشأن الحسابات التي قام بفحصها وتدقيقها.
- 3- الطلب من رئيس مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للاجتماع، إذا أهمل رئيس مجلس الإدارة ذلك، أو إذا طلب ذلك ما لا يقل عن 15 % من حملة أسهم الشركة.
- 4- بذل العناية المهنية اللازمة أثناء تدقيق الحسابات، وجمع أدلة الإثبات الكافية.
- 5- يعلم كتابيا في حالة عرقلة ممارسة مهمته هيئات التسيير قصد تطبيق أحكام القانون التجاري .
- 6- الاحتفاظ بملفات زبائنه لمدة 10 سنوات ابتداء من أول يناير الموالي لآخر سنة مالية للعهد .

¹-عبد الكريم علي الرمحي ، تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية ، الطبعة الأولى، من نشر المؤلف ، الأردن، 2002 ، ص08
²-خالد راغب الخطيب ، خليل محمود الرفاعي ، علم تدقيق الحسابات النظري والعملي ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل للنشر. والتوزيع ، 2009 ، ص28.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية

المطلب الرابع: معايير التدقيق المحاسبية الدولية وواقعها في الجزائر.

1 - معايير التدقيق الدولية:

يمكن تبويب المعايير الدولية للتدقيق وفق احدث إصدار في الجدول التالي رقم(01):¹

رمز المعيار	عنوان المعيار	رمز المعيار	عنوان المعيار
ISA 200	أهداف تدقيق الحسابات ومبادئه العامة.	ISA 520	الإجراءات التحليلية.
ISA 210	شروط الارتباطات بمهمة التدقيق.	ISA 530	عينة التدقيق والوسائل الاختبارية
ISA 220	الرقابة على جودة أعمال	ISA 540	تدقيق التقديرات المحاسبية
ISA 230	التدقيق. التوثيق (إعداد أوراق عمل التدقيق).	ISA 550	الأطراف ذات العلاقة
ISA 240	الغش والخطأ	ISA 560	الأحداث اللاحقة
ISA 250	دراسة القوانين واللوائح عند أداء عملية التدقيق للقوائم المالية.	ISA 570	الاستمرارية.
ISA 260	توصيل أمور التدقيق للأشخاص المسؤولين عن الحوكمة	ISA 580	إقرارات الإدارة
ISA 300	التخطيط.	ISA 600	الاعتماد على أعمال مدقق آخر.
ISA 315	الفهم الكافي للمؤسسة ومحيطها وأخطارها.	ISA 610	الاعتماد على أعمال المدقق الداخلي.
ISA 320	الأهمية النسبية.	ISA 620	الاعتماد على أعمال الخبراء المتخصصين .
ISA 330	إجراءات المدقق استجابة للأخطار المقيمة.	ISA 700	تقرير المدقق عن القوائم المالية.
ISA 402	التدقيق في حالة استخدام العميل لمنظمة خدمات.	ISA 710	المقارنات.
ISA 500	أدلة الإثبات في التدقيق.	ISA 720	المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية.
ISA 510	الأرصدة الافتتاحية في العمليات الجديدة.	ISA 800	تقرير المدقق عن مهام التدقيق ذات الأغراض الخاصة.

¹ محمد أمين مازون ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع: محاسبة وتدقيق، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر. جامعة الجزائر3 في 2011.

الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة لمعايير التدقيق الدولية:

هناك العديد من الانتقادات الموجهة لموضوع تدويل معايير المحاسبة والتدقيق، فقد تم الجدل في عام 1971 قبل تكوين مجلس معايير المحاسبة الدولية، بان عملية وضع معايير دولية هي حل بسيط لمشكلة معقدة، وتشكك هذه الانتقادات في أن المعايير الدولية ستكون بالمرونة الكافية بحيث تتناول الفروق الكبيرة في الخلفيات والتقاليد والبيئة الاقتصادية، وبعض الأقطار التي يمكن أن ترفضها من الناحية السياسية لأنها تتعارض مع السيادة القومية. يرى بعض المراقبين أن عملية وضع معايير للتدقيق والمحاسبة الدولية هي حركة تكتيكية تقوم بها مكاتب محاسبية دولية لتوسيع أسواقها، ويقال أن مكاتب المحاسبة الكبرى هي ضرورة لازمة لتطبيق المعايير الدولية في البيئات القومية، وقد ذكر احد المعلقين الآتي:

"لا يبدو أن تناسق المبادئ المحاسبية ومعايير التدقيق الدولية يمكن أن يتحقق، فهناك الكثير من الجماعات القومية ذوي المصالح في المحافظة على معاييرهم وممارساتهم والتي تكونت من خلال الاعتبارات السياسية، ولا يوجد هيئة لها القدرة والسلطة بحيث تلزم التطبيق العالمي لها".

2 - علاقة معايير التدقيق الدولية بمعايير المحاسبة الدولية:

يتبلور الترابط بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية في محاور متعددة نذكر على سبيل المثال ما يلي: 2: ارتباط معيار التدقيق الدولي رقم 570 المتعلق بالاستمرارية بمعيار المحاسبة الدولي رقم 10 الخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، حيث ينص على أن الاستمرارية هي أحد الفروض الأساسية التي تبني عليها القوائم المالية، ويرتبط هذا بالفقرة الثالثة من معيار التدقيق الدولي رقم 200 هدف ونطاق تدقيق القوائم المالية، والتي تنص على " أنه في الوقت الذي يضفي فيه رأي المدقق الثقة على القوائم المالية، يتعين على مستخدمي هذه القوائم ألا يفترضوا أن هذا الرأي هو تأكيد لاستمرارية المؤسسة."

يرتبط معيار التدقيق الدولي 700 والذي يقضي بان يعبر المدقق صراحة عن رأيه في فقرة مستقلة يبين فيها ما إذا كانت القوائم المالية ككل تظهر بصورة عادلة المركز المالي للمؤسسة وكذلك نتائج أعمالها ومصادر واستخدامات الأموال خلال فترة معينة، يرتبط هذا المعيار بمعيارين من معايير المحاسبة الدولية، أولهما المعيار 13 المتعلق بطريقة عرض الموجودات والمطلوبات المتداولة، وثانيهما المعيار 5 الذي يرتبط بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية.

إرتباط معيار التدقيق الدولي 560 المتعلق بالأحداث المحتملة والأحداث اللاحقة بتاريخ الميزانية بمعيار المحاسبة الدولي رقم 10، حيث ينص هذا المعيار على ضرورة الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية التي تتعلق بأوضاع وأحوال نشأت بعد ذلك التاريخ.

3- واقع مهنة المراجعة في الجزائر:

بعد الإصلاحات التي شهدتها الجزائر، منذ سنة 1991 من خلال القانون 91-08 المتعلق بمهنة خبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بات لزاما على السلطات المالية الجزائرية، إعادة النظر في ممارسة مهنة المراجعة بما يتوافق مع المعايير المراجعة الدولية المتعارف عليها، فالملاحظ أن مهنة المراجعة في الجزائر اتسمت بنوع من اللاتنظيم وعدم وجود ضوابط وحدود لممارسة المهنة بدليل انه لم يعاد النظر في النصوص التشريعية المنظمة للمهنة . وهذا ما انعكس سلبا على تقديم قوائم مالية تتسم بالشفافية والموضوعية والملائمة والقابلية للمقارنة، تمكن مستعملها من اتخاذ قرارات صائبة علما أن الجزائر دخلت مرحلة جديدة من التكيف المحاسبي وهو ما يعرف بالتدويل المحاسبي والابتعاد عن مدخل المحاسبة المحلية والانفتاح عن العالم الخارجي في مجال الأفكار والقواعد والمعايير التي تتبناها المنظمات المهنية الدولية فضلا عن امكانية فتح المجال امام مكاتب الخبرة الدولية الكبيرة لممارسة مهنة المراجعة في الجزائر

خلاصة:

من خلال العرض التفصيلي لمعايير التدقيق الدولية، يمكن أن نلاحظ أن هذه المعايير كغيرها من المعايير الأخرى اشتملت على جملة من المبادئ والمسؤوليات لممارسة مهنة التدقيق وكذا معايير تخص الإثبات واعتماد عمل المدققين الآخرين والتقرير في التدقيق، غير أن الاختلاف يكمن في كونها إطارا متجانسا وقابلا للتطبيق على المستويات المهنية الدولية، وأكثر عمومية وشمولا كونها صادرة عن هيئة دولية تضم معظم دول العالم ، ومن الجانب الضمني، الملاحظ أنها تركز على تفصيلات إجراءات العمل الميداني بغرض تقليل التفاوت والقرب من الموضوعية باعتبار أن التغيرات العالمية الحديثة مثل العولمة وتحرير التجارة الدولية وتكنولوجيا المعلومات ستفرض الحاجة إلى توحيد معايير التدقيق، والجزائر على غرار عديد دول العالم في سعي متواصل لبلوغ هذه المستويات، سنتطرق في الفصل الموالي إلى مدى ضرورة انتهاج الجزائر لهذه المعايير .

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية:

ضم هذا المبحث الدراسات السابقة للموضوع باللغة العربية و باللغة الأجنبية، كما حاولنا من خلاله عرض أهم أوجه الاختلاف و التشابه بينها و بين الدراسة الحالية للموضوع.

المطلب الأول: الأبحاث و الدراسات العلمية السابقة باللغة العربية:

1- دراسة محمد أمين مازون "التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر" رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 2010-2011
تدور اشكالية الدراسة الى اي مدى يمكن لمعايير التدقيق الدولية تحسين مخرجات التدقيق واعطاء الضمان والثقة لمستخدمي القوائم المالية ؟ وما مدى امكانية تطبيقها في الجزائر ؟ وقد تبني المنهج الاستدلالي بالطريقة الاستقرائية الاستنباطية.

الفرضيات التي وضعها الباحث:

- جاءت معايير التدقيق الدولية كمكمل لمشروع التدقيق الدولي في ظل المتغيرات الجديدة المرتبطة بالتحويلات الاقتصادية العالمية .
 - تقلص معايير التدقيق الدولية من حجم فجوة التوقعات، وتساعد على تخطي التباين بين ممارسات التدقيق بين الدول المختلفة.
 - بإمكان الجزائر تطبيق معايير التدقيق الدولية كما فعلت مع معايير المحاسبة الدولية، حتى وإن إقتضى ذلك تكيفها مع الواقع الجزائري.
- أهم النتائج التي توصل اليها الباحث:

- التدقيق المحاسبي جاء بناء على الحاجة إليه، وتطوره كان بالتوازي مع التطور الاقتصادي .
- التدقيق الدولي جاء كنتيجة حتمية لعولمة أنشطة الأعمال وتلاشي الحدود الجغرافية اقتصاديا وظهور الشركات متعددة الجنسيات وتزايد دورها في العلاقات الدولية، وفي المقابل فهو يساعد على تخطي بعض العوائق التي قد تعترض المعاملات الدولية .
- يحقق البعد الدولي للتدقيق إمكانية مقارنة المعلومات المالية الدولية، كونها تخضع لنفس الإجراءات التدقيقية، الأمر الذي يسمح بتوفير الوقت والجهد والنقود، كما أن توحيد الممارسات المتعلقة بالتدقيق، يمر عبر تقريب وجهات النظر بين الدول، وبالتالي رفع مستوى المعايير قدر الإمكان .
- لا بد أن يتوفر توافق على مستوى المتطلبات العلمية والعملية لدى الممارسين بما يتناسب والتطورات الاقتصادية الدولية.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية

● مكاتب التدقيق الدولية تلقى ثقة زائدة عن المكاتب المحلية لدى مستخدمي تقرير التدقيق، كونها تقدم خدمات عالية الجودة .

● لم يتطور التدقيق في الجزائر مقارنة بالتطورات الحاصلة دوليا رغم حاجتها الملحة لها في عديد الجوانب، فمهنة التدقيق في الجزائر تعاني قصورا يجعل المهنة والمدققين أمام صعوبات تؤثر على فاعلية المعلومات المالية فضلا عن كونها تؤدي إلى انخفاض مستوى المدققين، ما يجعل المهنة في الجزائر تبدو بمستوى أقل من نظيراتها في الدول المتقدمة مهنيا.

التوصيات التي توصل إليها الباحث:

● إلزام المدققين تحت التربص المرور عبر امتحان، الهدف منه التأكد من كفاءة المتربص لتحمل مسؤولية تدقيق الحسابات.

● أخذ الجزائر بعين الاعتبار مناهج التعليم الدولية وكذا مناهج التعليم المعتمدة لدى الدول المتقدمة في المهنة عند تكوين المدققين.

2- دراسة اولاد مسعود غمار خديجة " اثر تبني المعايير المحاسبية الدولية على مهنة المراجعة في الجزائر" مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في مسار العلوم التسيير تخصص تدقيق ومراقبة التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة غرداية 2012-2013 تدور إشكالية الدراسة ماهو أثر تبني المعايير المحاسبية الدولية على مهنة المراجعة في الجزائر؟ حيث تبنت المنهج الوصفي بالاضافة الى استخدام الطريقة الاستقرائية الاستنباطية .
الفرضيات التي وضعها الباحث:

● جاءت المعايير المحاسبية من أجل خلق بيئة محاسبية دولية تنافسية .

● أثر الإصلاح المحاسبي على مهنة محافظ الحسابات في الجزائر .

● أدت عمليتي التوافق والتوحيد إلى زيادة فعالية المعايير المحاسبية

النتائج التي توصل إليها الباحث:

● المعايير المحاسبية جاءت بناءا للحاجة إليها، وأن التباين في التطبيق يرجع الى وجود عوامل .

● وجود مجموعة من التحديات لتطبيق المعايير في البيئة الجزائرية .

● والمراجعة الدولية تساعد على تقديم معلومات مناسبة وذات جودة .

التوصيات التي توصل إليها الباحث:

إقامة ملتقيات دولية للمراجعين لغرض التكيف مع التطورات الحاصلة في الجانب النظري للمهنة بغرض تحسيين جانب الممارسات. تكييف المعايير دون الافراغ بمحتواها مع البيئة الجزائرية لضمان استفادة المثلى منها.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية

3- دراسة حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالية الدولية ، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 2007-2008 وتدور إشكالية الدراسة حول ضرورة إيجاد توافق محاسبي دولي من اجل استعمال لغة محاسبية موحدة تسهل قراءة القوائم المالية ووصول إلى توحيد محاسبي عالمي واسع النطاق .

النتائج التي توصل إليها الباحث:

- استخدام لغة واحدة ألا وهي المعايير الدولية سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار وتوسيع الأعمال الاقتصادية
- تبني المعايير الدولية تساعد على تقديم معلومات شفافة وقابلة للمقارنة ، وبتطبيقها نستطيع التقليل من الفجوة بين التدقيق و المحاسبة .

4- عزة الأزهر، عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب بالبيدة، 2009.

تدور إشكالية البحث حول كون عرض ومراجعة القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي معدة في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية.

- قسم الباحث الموضوع إلى أربع فصول، فتضمن الفصل الأول مفاهيم عامة حول المحاسبة والمراجعة، وعالج في الفصل الثاني عرض القوائم المالية وفق المعايير الدولية، أما الفصل الثالث فتطرق فيه إلى مراجع القوائم المالية وفق لمعايير المراجعة الدولية، بينما تناول النظام المحاسبي المالي في الفصل الرابع.
- أهم ما توصل إليه الباحث في هذه الدراسة أن معايير المحاسبة والمراجعة الدولية تقرب الممارسات الدولية وتشجع الإستثمارات الأجنبية.
- الملاحظ في هذه الدراسة أن الباحث تطرق إلى الجانب الشكلي لمعايير التدقيق الدولية، من ماهية، تقسيم، وفوائد، دون التطرق إلى الجانب الضمني لهذه المعايير، ومدى تأثيره على مخرجات التدقيق المحاسبي.

5- محي الدين محمود عمر، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة و المعايير الدولية، دراسة مقارنة(حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، المركز الجامعي بالمدينة، 2008

تدور إشكالية البحث حول موقع معايير المراجعة المتعارف عليها من المعايير الدولية وتأثيرها على نظام المراجعة في الجزائر.

- قسم الباحث الموضوع إلى ثلاث فصول، فكان الفصل الأول كمدخل مفاهيمي للمراجعة، وتطرق في الفصل الثاني لمعايير المراجعة المتعارف عليها ومعايير المراجعة الدولية مع مقارنة بين الإثنين، أما الفصل الثالث فتناول فيه إسقاط للمعايير العامة على المعايير الدولية.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية

- أهم ما توصل إليه الباحث، أن نجاح المراجع في تأدية أدواره والخلوص إلى آرائه الفنية المحايدة، يتوقف على الفهم العميق للإطار النظري والتطبيقي للمراجعة، وهذا بالإعتماد على معايير المراجعة الدولية.
- الملاحظ في هذه الدراسة، أن الباحث إكتفى بالجانب النظري للمراجعة و معايير المراجعة الدولية والمعايير العامة، مع دراسة مقارنة بين الإثنتين، دون إستعانتها بالجانب الميداني، وهو ما سنحاول إعتماده في بحثنا من خلال الدراسة التطبيقية.

المطلب الثاني: أوجه التشابه و الاختلاف مع الدراسة الحالية:

تلقتي و تتقاطع الدراسات السابقة و الدراسة الحالية للموضوع في مجموعة من النقاط سيتم ابرازها وفق التقسيم الآتي:

الفرع الأول: أوجه التشابه

تتقاطع كل من الدراسات السابقة المتعلقة بالدراسة الحالية في أنها تعالج مهنة المراجعة وفقا للمعايير الدولية، حيث توصلنا الى نفس النتائج في ما يخص أن المراجعة الدولية تساعد على تقديم معلومات مناسبة ذات جودة وأنها جاءت الى خلق بيئة محاسبية دولية، وأن الجزائر سوف تواجه مجموعة من التحديات لتطبيق المعايير و كذلك بالنسبة للعلاقة بين المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف:

رغم أن هناك نقاط تشترك بين الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع و الدراسة الحالية إلا أنه توجد عدة فروقات و اختلافات فضلنا تقسيمها حسب الهدف من الدراسة، العينة و طريقة المعالجة.

الاختلاف حسب الهدف: تهدف الدراسة الحالية للموضوع إلى محاولة ابراز واقع مهنة المراجعة و إبراز الفائدة من سن معايير دولية للتدقيق المحاسبي في الجزائر أما الدراسات السابقة فتختلف أهدافها حسب كل باحث، لدينا دراسة دراسة محمد أمين مازون هدفت الى معرفة الغاية من التوجه نحو تدويل التدقيق و تقلص معايير التدقيق الدولية من حجم فجوة التوقعات.وبالنسبة لدراسة محي الدين محمود عمر الذي يسعى إلى تحقيق نجاح المراجع في تأدية أدواره والخلوص إلى آرائه الفنية المحايدة.

خلاصة الفصل:

في ظل الظروف الاقتصادية والمالية، يظهر جليا الدور الفعال للمعلومات ذات مصداقية فهي تعتبر عنصرا هاما من عناصر الإنتاج ولها دور في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة، اتخاذ القرارات رشيدة تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة وهذا يتطلب فرض أدوات رقابية وهذا ما توفره أعمال المراجعة في ظل تمتع المراجع بالاستقلالية والحياد في الرأي واعتماده الكبير على المعايير المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما.

إن ضعف أنظمة الرقابة وازدياد الحاجة للخدمات المقدمة من طرف المراجعة، عامل رئيسي لتطورها و قيامها كنشاط أساسي لا يمكن الإستغناء عنه فالهدف من المراجعة يتمثل في التحقق من البيانات المحاسبية والمالية مع التأكد مدى صحتها وتمثيلها للمركز المالي للمؤسسة.

إن الإرتباط بين المحاسبة والمراجعة، إذ أن عمل المراجع ذو الطبيعة الرقابية التحليلية ويهدف إلى إعطاء رأي فني محايد ويبدأ عمله من حيث ينتهي عمل المحاسب ذو الطبيعة الإنشائية، وهذا الإرتباط كان له أثر في الجزائر فقد أثر النظام المحاسبي المالي على مهنة المراجعة الخارجية فقد حدد القانون 10-01 مهام محافظ الحسابات والذي يهدف إلى التوافق الدولي مع المعايير الدولية للمراجعة.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد

بعدما استعرضنا في الفصل الفارط الجانب النظري لهذا الموضوع، حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى الجانب التطبيقي المرتبط بالموضوع، حيث سنتناول في المبحث الأول الطريقة التي تم اعتمادها في اختيار مجتمع وعينة الدراسة، الأدوات التي عالجنا عن طريقها بيانات الدراسة الميدانية، أما المبحث الثاني فخصصناه لعرض النتائج بشكل متسلسل باستخدام الوسائل التوضيحية، مع تفسير و تحليل المخرجات، في الأخير قدّمنا مجموعة من التوصيات و الحلول.

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات

تعتبر هذه الدراسة وصفية لكونها تبحث في وصف التدقيق و عليه تم اعتماد طريقة في جمع و اختيار مجتمع الدراسة لوصف المتغيرات و أدوات لمعالجة المعطيات و تحليل البيانات.

المطلب الأول: الطريقة

تطرقنا في هذا المطلب إلى كيفية اختيار مجتمع الدراسة و العينة، مع تحديد المتغيرات و كيفية قياسها و طريقة جمعها مع إدراج معطيات الدراسة المجمعة.

الفرع الأول: اختيار مجتمع الدراسة و العينة:

1- مجتمع الدراسة: عند اختيارنا لمجتمع الدراسة وضعنا كشرط أساسي المؤهل العلمي و العملي، فكان الحيازة لشهادة علمية في المحاسبة و التدقيق بالنسبة للأكاديميين، والخبرة و ربما الشهادة ذات العلاقة بالنسبة للمهنيين. فكان مجتمع الدراسة ممثلاً بأربع فئات:

الفئة الأولى : شهادة مهنية في المحاسبة .

الفئة الثانية: أساتذة جامعيين .

الفئة الثالثة: محافظي الحسابات .

الفئة الرابعة: محاسبين معتمدين.

2- عينة الدراسة: حاولنا التوفيق بين حجم عينة الإكاديميين من جهة و المهنيين من جهة أخرى و اعتمدنا في توصيل استمارات الإستبيان الى عينة الدراسة التسليم المباشر، البريد الإلكتروني، بواسطة زملاء أو بوضعها على مستوى مكاتب المحاسبة.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

قمنا بتوزيع 39 استمارة لتحصيل أكبر نسبة تمثيل ممكنة، تماشياً مع المشاكل التي واجهها أثناء مرحلة تحصيل الإستمارات، و يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (02): الإحصائيات المتعلقة باستمارات الإستبيان

النسبة	التكرار	البيان
100	39	الإستمارات الموزعة
76.92	30	الإستمارات المسترجعة
7.69	3	الإستمارات الملغاة
10.26	4	الإستمارات الواردة بعد الإجل
69.23	27	الإستمارات الصالحة للدراسة

المصدر: من إعداد الطلبة.

الملاحظ من خلال الجدول رقم 2، أن عدد الإستمارات الموزعة بلغ 39 استمارة، و التي استخلص منها 27 استمارة صالحة للدراسة، أما باقي الإستمارات فألغيت سواء لعدم تحصيلها أصلاً من أفراد العينة بسبب التماطل و انتهاء فترة الدراسة، أو بسبب كونها فقدت، كما تم إلغاء 3 استمارات بسبب التناقض الملاحظ على مستوى الإجابات، أو لعدم توافر هؤلاء الأفراد على الشروط العلمية و العملية المحددة في الإستمارة. كما تم استبعاد 4 استمارات بسبب استلامها بعد اجل الدراسة، و شروع الطلبة في تحليل النتائج .

الفرع الثاني: حدود وصعوبات الدراسة.

1- حدود الدراسة.

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** الغرض من هذه الدراسة هو استبانته مدى ملاءمة التحاق الجزائر بالواقع الدولي للتدقيق، فأنحصرت الدراسة في الحدود الجغرافية للجمهورية الجزائرية، وشملت ولاية غرداية.
- **الحدود الزمنية:** امتدت هذه الدراسة للفترة ما بين 15 ماي 2014 إلى 03 جوان من نفس السنة.
- **الحدود البشرية:** شملت هذه الدراسة أكاديميين ومهنيين حائزين على شهادات علمية في المحاسبة و التدقيق، أو امتلاكهم لخبرة مهنية في نفس المجال.

- الحدود الموضوعية: اهتمت هذه الدراسة بالمحاور المرتبطة بكل من التدقيق الدولي و كذا معايير التدقيق الدولية، و دراسة مدى إمكانية ملاءمتها مع الواقع الجزائري.

2- صعوبات الدراسة: رغم أهمية الموضوع وحدائته وتزامنه كإطار زمني مع التطورات التي تشهدها الجزائر في الميدان، ورغم سعي الطلبة لتحصيل نتائج موضوعية، لم تخلو الدراسة من بعض الصعوبات والتي يمكن توضيح أهمها في الآتي:

- عدم تجاوب العديد من أفراد العينة مع الدراسة.
- تزامن الدراسة مع فترة العطل، ما خلق بعض الصعوبات في الإتصال المباشر مع أفراد مجتمع الدراسة.
- الظروف التي مرت بها المنطقة، مما أدى إلى نقص الإتصال والتجاوب مع أفراد العينة.

المطلب الثاني: الأدوات:

لغرض الحصول على البيانات و المعلومات لتنفيذ مقاصد الدراسة عرضنا في هذا المطلب الأدوات المعتمد عليها في ذلك.

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في الجمع.

استخدمنا في جمع المعلومات من الأفراد الأدوات التالية:

1. الإستبيان: هو إحدى أرخص الطرق لجمع البيانات عن موضوع معين عن طريق شريحة كبيرة جدا من الناس وعن طريق هذه البيانات يمكنك عمل دراسة تحليلية لذلك الموضوع، أنه من المهم معرفة أن بذل الجهد لإخراج الإستبيان قوي التصميم من ناحية الأسئلة الموضوعية وحجمه وشكل إخراجها حتما ستعطي بيانات يمكن أن يستفاد منها لاتخاذ القرار.

الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية و البرامج المستخدمة

استخدمنا أسلوبين من أساليب الإحصاء الوصفي لإظهار خصائص العينة و اختبار الفرضيات و هما المتوسط الحسابي و النسب المئوية، و بعد اتمام عملية تجميع البيانات و تبويبها، استعنا بالحاسب الآلي و استخدمنا إحدى برامج التطبيقات الإحصائية الجاهزة المعتمدة في الدراسات " 17 spss-2007 microsoft excel "

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

المطلب الأول: النتائج.

الفرع الأول: إعداد الاستبيان وتفرغ بياناته.

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم العناصر التي تمت مراعاتها لدى إعداد استمارة الاستبيان، بالإضافة إلى مكوناته، طريقة تبويب الأسئلة، طرق التفرغ والمعالجة المنتهجة، فضلا عن الوسائل المستعملة للتحليل لدى تحصيل الإستمارات من أفراد العينة.

1- إعداد الاستبيان:

هناك جملة من النقاط التي حاولنا مراعاتها لدى إعداد استمارة الاستبيان أهمها:

- اعتمدنا في إعداد أسئلة الاستبيان على الأسلوب البسيط واللغة المفهومة، كونه قد لا يستطيع توضيح الإلتباسات التي قد تنشأ نتيجة استخدامه قنوات توزيع مختلفة، "البريد الإلكتروني، و سطاء... الخ"
 - توافق الترتيب و التدرج في الاستبيان مع الإطار النظري في الفصول الثلاثة الأولى .
- اعتماد طريقة الإجابة المغلقة لعدة أسباب من بينها:
- كون طرح عدة إجابات يزيد من حجم الاستبيان، ما يؤدي إلى الملل من المجيبين (أفراد العينة) ويخلق نوعا من التكليف ما يجعل إجاباتهم عشوائية .
 - حداثة الموضوع وصعوبة الحصول على أفراد لهم معرفة جيدة به.
 - إحداث بعض التعديلات على الاستبيان "إضافة، حذف، تغيير" بعد استشارة أساتذة في التخصص، وطرح استمارات أولية لمعرفة سهولة التعامل معها.

2- تفرغ البيانات.

1-2 معالجة نتائج الاستبيان.

بغية تسهيل عملية التحليل، وعقب التحصيل النهائي لاستمارات الاستبيان، قام الطالب بتجميع البيانات المحصلة وتفرغها في كل من برنامج excel وبرنامج spss 17 حسب طبيعة المعلومة.

الفرع الثاني: عرض النتائج.

1- الجنس:

جدول رقم (03): توزيع الأفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	ذكر	أنثى
التكرار	22	5
النسبة	81.48	18.52

المصدر: مستنبط من الاستبيان



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على جدول رقم (03)

يوضح لنا الجدول رقم (03) توزيع افراد عينة الدراسة حسب الجنس، فنلاحظ أن نسبة الذكور في عينة الدراسة تفوق نسبة الإناث، حيث تبلغ نسبة الذكور 81% وهو ما يعادل 22 ذكر، بينما بلغت نسبة الإناث 19% اي 5 أنثى.

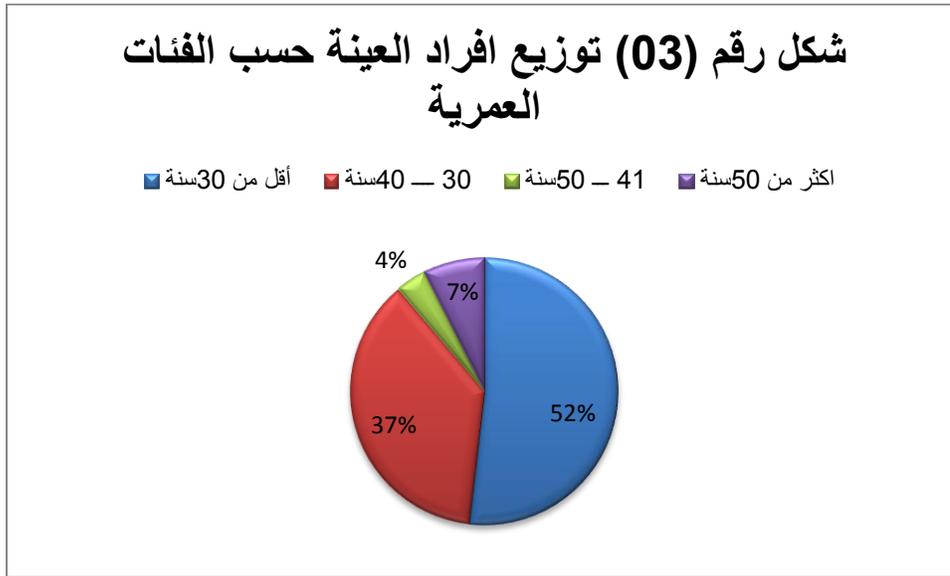
2- العمر:

بناء على التقسيم المنتهج بالنسبة لفئات العمر لأفراد عينة الدراسة تحصلنا على التكرارات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (04): توزيع افراد العينة حسب الفئات العمرية.

النسبة	التكرار	الفئات العمرية
51.9	14	أقل من 30 سنة
37.0	10	30 - 40 سنة
3.7	1	41 - 50 سنة
7.4	2	أكثر من 50 سنة

المصدر: مستنبت من الإستبيان



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على جدول رقم (04)

- يوضح لنا الجدول رقم (04) توزيع أفراد عينة الدراسة على الفئات السنية، ويمكن استخلاص منه ما يلي:
- الأفراد الذين يقل عمرهم عن 30 سنة يشكلون نسبة 51.9% ، وهم يمثلون أكبر نسبة كون غالبيتهم من الأساتذة تخصص محاسبة و مساعدتي المحاسب مع أقلية من محاسبي لدى مؤسسة وكذا محافظي الحسابات .

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

- نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 40 سنة هي 37% ، وهم في مجملهم من محاسبي لدى مؤسسة ومحافظي الحسابات .
- نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 40 و 50 سنة هي 27.2% ، ممثلين في محاسبي لدى مؤسسة ومحافظي الحسابات و محاسبين معتمدين .
- أما الفئة الخاصة بأكثر من 50 سنة فهم يمثلون ما نسبته 13.6% غالبيتهم من محاسبين معتمدين

3- المؤهل العلمي:

كانت التكرارات والنسب التي تخص تصنيف افراد عينة الدراسة وفق المؤهلات العلمية كما هو مبين في الجدول التالي :

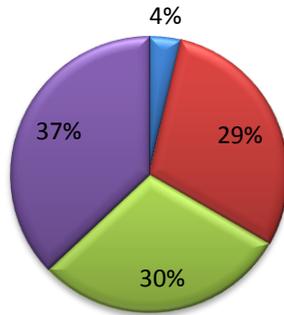
جدول رقم (05) توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي:

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
3.7	1	ثانوي فأقل
29.6	8	بكالوريا
29.6	8	جامعي
37.0	10	دراسات عليا

المصدر: مستنبط من الإستبيان

شكل رقم (04) توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي

■ ثانوي فأقل ■ بكالوريا ■ جامعي ■ دراسات عليا



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على جدول رقم (05)

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

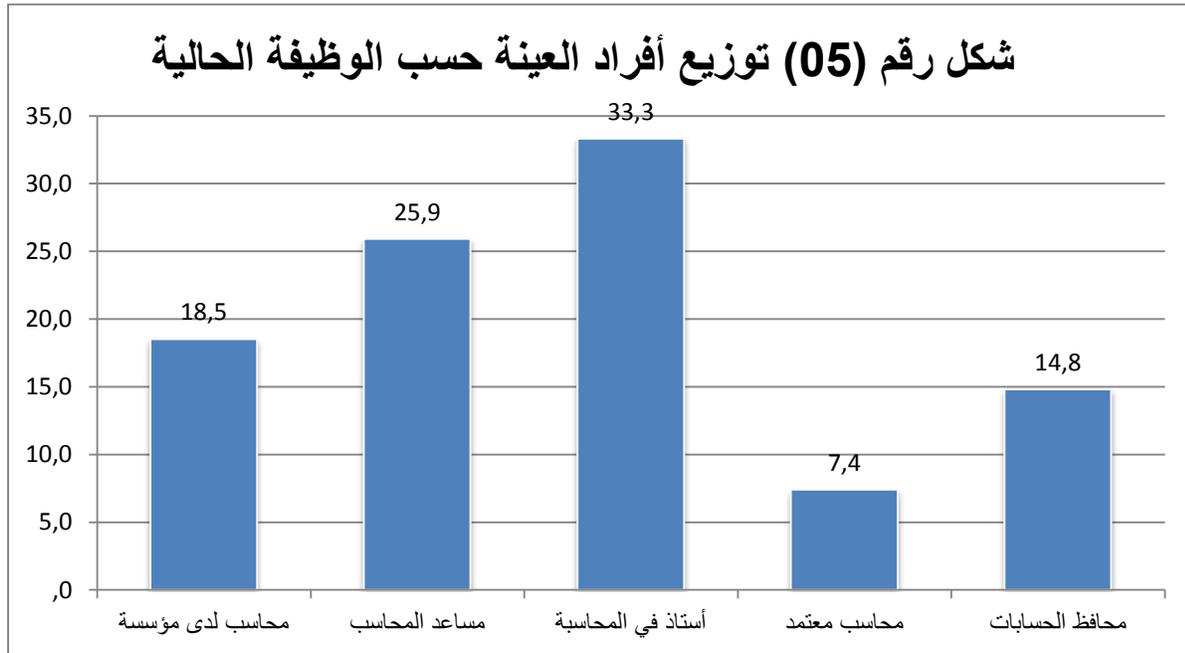
يوضح لنا الجدول رقم (05) الدرجات العلمية والشهادات المتوفرة لدى أفراد عينة الدراسة، فكانت نسبة ثانوي فأقل % 3.7 ، بينما كانت نسبة الحاصلين على شهادة البكالوريا % 29.6 ، نسبة الفئة الجامعية % 29.6 ، أما نسبة الحاصلين على شهادات عليا فكانت % 37.

الملاحظ أن أكبر نسبة كانت على مستوى الحاصلين على شهادات عليا كونهم يمثلون شريحة كبيرة تغطي الوظائف الأربعة محاسب لدى مؤسسة، مساعد المحاسب أستاذ في المحاسبة، محافظ الحسابات، تليها نسبة الحاصلين على شهادة البكالوريا كونها ممثلة في جل شريحة المهنيين.

جدول رقم (06) توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية.

النسبة	التكرار	الوظيفة الحالية	
18.5	5	محاسب لدى مؤسسة	الإكاديميين
25.9	7	مساعد المحاسب	
33.3	9	أستاذ في المحاسبة	
7.4	2	محاسب معتمد	المهنيين
14.8	4	محافظ الحسابات	

المصدر: مستنبط من الإستبيان



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على جدول رقم (06).

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

يوضح لنا الجدول رقم (06) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للوظيفة المشغولة، فكانت نسبة المحاسب لدى مؤسسة 7.4% ، 18.5% نسبة الأساتذة في المحاسبة 33%، وبالنسبة لمساعد المحاسب 29.1% ، نسبة محاسب معتمد 14.8% .
الملاحظ أن النسب كانت متباعدة بين المهنيين والإكاديميين، فكانت نسبة الإكاديميين 77.8% بينما كانت 22.2% فيما يخص المهنيين.

5- الخبرة المهنية:

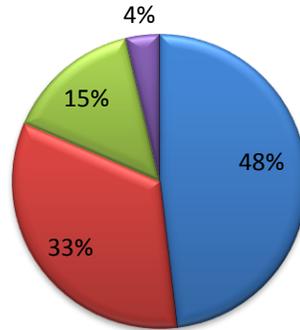
جدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية:

النسبة	التكرار	الخبرة المهنية
48.1	13	أقل من 5 سنوات
33.3	9	5_10 سنوات
14.8	4	11_15 سنة
3.7	1	أكثر من 15 سنة

المصدر: مستنبط من الاستبيان

شكل رقم (06) : تمثيل توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية.

■ أقل من 5 سنوات ■ 5_10 سنوات ■ 11_15 سنة ■ أكثر من 15 سنة



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (07).

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

يوضح لنا الجدول رقم (14) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق فئات زمنية تم تقسيمها وفق الخبرات المهنية المتوفرة لديهم، فنجد أن:

نسبة الأفراد الذين تقل خبرتهم المهنية عن 5 سنوات يمثلون % 48.1 وهي تشكل أكبر نسبة كونها تتضمن فئة أستاذ في المحاسبة باعتبارهم قليلي الخبرة، غير أن اختيارهم كان بسبب دراساتهم النظرية للتحويلات في مجال المحاسبة والتدقيق التي يشهدها العالم، والجزائر حديثا، وهو ما قد لا يتوافر عند ذوي الخبرة المهنية.

% 33.3 بالنسبة لأفراد العينة ذوي الخبرة ما بين 5 و 10 سنوات، و % 14.8 لما بين 10 و 15 سنة، وهم يمثلون في مجملهم مساعدي المحاسب وكذا محاسبي لدى مؤسسة .

نسبة الأفراد من العينة ذوي خبرة تفوق 15 سنة هي % 3.7 ، وهي تتضمن محافظي الحسابات، محاسبين معتمدين.

المطلب الثاني: المناقشة .

خصّصنا هذا المطلب لتفسير و تحليل و تعليل مخرجات الدراسة، ثم حاولنا ربط نتائج الدراسة الميدانية التي توصلنا إليها بالفرضيات المقترحة في البداية و مقارنتهما لتقديم الحلول المقترحة في الأخير.

الفرع الأول: تفسير و تحليل و تعليل المخرجات:

بغرض تحليل النتائج المستخلصة من الإستبيان، تم الإعتماد على بعض الطرق الإحصائية المنتقاة من برنامج SPSS بناء على الحاجة إلى دلائلها، والمتمثلة في التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي وكذا الإنحراف المعياري والمقابلة لكل عبارة في الإستبيان، كما تم تشكيل العبارات في محاور فرعية بناء على الإتجاه العام لإجابات أفراد العينة، وتم الإستعانة بالمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لتحليل كل محور من هذه المحاور.

المحور الأول: أهمية المعايير المحاسبية.

كانت إجابات أفراد الدراسة على الإسئلة التي تخص أهمية المعايير المحاسبية الدولية كما هو مبين في الجدول التالي:

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

جدول رقم 08: نتائج الإستبيان المتعلقة بأهمية المعايير المحاسبية

الإتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الإجابات				موافق تماما	التكرار والنسبة	العبارات
			غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق			
موافق	0.662	4.15	0.00	1.00	1.00	18.0	7.00	ت	العبارة 1
			0.00	3.70	3.70	66.6	25.93	%	
غير موافق	0.877	2.33	2.00	18.00	4.00	2.00	1.00	ت	العبارة 2
			7.41	66.67	14.81	7.41	3.70	%	
موافق تماما	0.506	4.22	0.00	0.00	1.00	19.0	7.00	ت	العبارة 3
			0.00	0.00	3.70	70.3	25.93	%	
موافق	0.68	3.57	المتوسط العام لمحور أهمية المعايير المحاسبية						

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان وبرنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (08) إجماع أفراد عينة الدراسة المطلعين على أهمية المعايير المحاسبية على الموافقة على العبارات التي تخص أهمية المعايير المحاسبية، ويظهر كل ذلك في المتوسط الحسابي العام والذي يظهر بـ 3.56 والذي يدخل ضمن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي (4.2-3.41) التي تشير إلى درجة إجابة موافق، وانحراف معياري 0.68 يرجع إلى تجانس وتوافق في الأجوبة وتمركزها بين الإقتراحات الأولى والثانية يدل على التوافق والتجانس الكبيرين بين آراء أفراد العينة.

➤ الهدف الرئيسي من إصدار المعايير المحاسبية، هو إنشاء بيئة محاسبية دولية:

وافقت بالكامل عينة الدراسة بنسبة 25.93% على النجاح النظام المحاسبي فكانت نسبة المحايدين 3.7% في حين كانت نسبة غير الموافقين 3.7% أما المتوسط الحسابي فقد بلغ 4.15 والذي يمثل إجابة موافق أي الفئة الثانية، من مقياس ليكارت الخماسي، وبلغ الانحراف المعياري 0.662 وهو يدل على تجانس وتوافق في الإجابات.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

➤ المعايير المحاسبية وفق آخر إصدار مثالية ولا تحتاج إلى تعديلات:

3.70% من أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق تماما وأجاب 7.41% بموافق وكانت نفس النسبة لغير موافق تماما و14.81% بمحايد وكانت أكبر نسبة 66.67% لغير موافق. وبالعودة إلى المتوسط الحسابي نجد يعادل 2.33 أي الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي (1.81-2.6) والتي تعبر عن إجابة غير موافق، بالإضافة إلى الإنحراف المعياري 0.877 والذي يدل على توافق نسبي في الإجابات.

➤ تباين تطبيق المعايير المحاسبية دوليا راجع إلى عدم وجود قوانين موحدة وصارمة:

25.93% بالنسبة إلى إجابة موافق تماما على تباين تطبيق المعايير المحاسبية دوليا راجع إلى عدم وجود قوانين موحدة وصارمة، و3.70% التي تدل على محايد، وكانت أكبر نسبة بـ70.37% لموافق، أما المتوسط الحسابي فكان 4.22 أي الفئة الأولى من مقياس ليكارت الخماسي (4.21-5). بالإضافة إلى الإنحراف المعياري يبلغ 0.506 دلالة على تجانسها في الإجابة وتمركزها حول الإقتراح الثاني أي الموافقة على تباين تطبيق المعايير المحاسبية دوليا راجع إلى عدم وجود قوانين موحدة وصارمة.

المحور الثاني: السياق الدولي للمعايير المحاسبية:

كانت إجابات أفراد الدراسة على الأسئلة التي تخص السياق الدولي للمعايير المحاسبية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 09: نتائج الإستبيان المتعلقة بالسياق الدولي لمعايير المحاسبة.

الإنتاج العام	الإنحراف المعياري	المتوسط المرجح	الإجابات					التكرار والنسبة	العبارات
			غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما		
موافق	0.92	4.00	0.00	3.00	2.00	14.00	8.00	ت	العبارة 1
			0.00	11.11	7.41	51.85	29.63	%	
محايد	0.89	2.89	1.00	9.00	9.00	8.00	0.00	ت	العبارة 2
			3.70	33.33	33.33	29.63	0.00	%	
موافق	0.81	3.74	1.00	0.00	7.00	16.00	3.00	ت	العبارة 3
			3.70	0.00	25.93	59.26	11.11	%	
موافق	0.88	3.54	المتوسط العام لمحور بالسياق الدولي لمعايير المحاسبة						

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان وبرنامج SPSS

من جدول رقم (09) نلاحظ أن الإتجاه العام للعينة يتمركز على الموافقة على كل العبارات التي تدخل ضمن السياق الدولي للمعايير المحاسبية فكان المتوسط الحسابي 3.54 والذي يندرج ضمن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي (3.41-4.2) والتي تشير إلى درجة موافق، بالإضافة إلى الإنحراف المعياري 0.88 الذي يدل على التجانس بين الإجابات.

➤ التوافق والتوحيد في المعايير المحاسبية يزيد من مستوى نجاعتها وفعاليتها:

29.63% من أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق تماما، في حين 51.85% منهم أجابوا موافق كما كان نسبة المحايدون 7.41%، و 11.11% غير موافق، كان المتوسط الحسابي بقيمة 4 أي في الثانية من مقياس ليكارت الخماسي (3.41-4.2) والتي تعبر عن الإجابة موافق بالإضافة إلى الإنحراف المعياري الذي يبلغ 0.92 الذي يدل على تجانس في الإجابات.

➤ من بين معوقات التوافق والتوحيد هي الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها المعايير المحاسبية:

وافقت عينة الدراسة بنسبة 29.63% على أن معوقات التوافق والتوحيد هي الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها المعايير المحاسبية، و33.33% أجابت بمحايد وهي نفس النسبة لغير موافق، و 3.70% لغير موافق تماما وعن المتوسط الحسابي كان 2.89 أي الفئة الثالثة من مقياس ليكارت الخماسي (2.61-3.4) بالإضافة إلى الإنحراف المعياري والذي يبلغ 0.89 وهو ما يدل على تجانس وتمركزها حول الفئة الثانية أي الموافقة.

➤ يعتبر التوافق هو أقرب للواقع من التوحيد المحاسبي:

11.11% من أفراد عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافقين تماما، و59.26% موافق، وكانت نسبة المحايدون 25.93% أما نسبة غير الموافقين تماما فتقدر ب 3.70% وعن المتوسط الحسابي 3.74 و يدخل ضمن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي (3.41-4.2) وهذه تعبر عن إجابة موافق، فإن انحراف المعياري كان 0.81 يدل على تجانس في الإجابة.

خلاصة المحور الأول والثاني:

بالعودة إلى نتائج الاستبيان نجد أن أفراد عينة الدراسة على أهمية بالمعايير المحاسبية.

➤ فقد تم الإتفاق على أن خروج التدقيق من الصيغة المحلية إلى صيغة التوحيد في البيئة الدولية يزيد من مستوى نجاعته، كما انه يساهم في تخطي بعض العوائق في هذا المجال التي تعترض تفعيل التكتلات الإقتصادية الإقليمية والدولية.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

- كما وافقوا على أن آخر الإصدارات لجنة المعايير المحاسبية ورأوا أنها تحتاج إلى تعديلات ربما يرجع ذلك إلى توسع مقاييس المحاسبة التي لم تعالج وإلى التطورات الإقتصادية والتي قد تحتتم على التعديل المعايير في أي وقت
- كما أن التأكيد بأن التوافق هو أقرب من التوحيد وأقرب من التوافق ربما يرجع إلى أن امكانية التوافق أكبر من التوحيد في ظل الظروف الممارسات والعادات المختلفة لكل بلد.

المحور الثالث: الجزائر والمعايير المحاسبية الدولية

كانت إجابات أفراد الدراسة على الأسئلة التي تخص الجزائر والمعايير المحاسبية الدولية، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (10) نتائج الإستبيان المتعلقة بالجزائر والمعايير المحاسبية الدولية.

الإتجاه العام	الإنحراف المعياري	المتوسط المرجح	الإجابات					التكرار والنسبة	العبارات
			غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما		
موافق	1.12	3.35	1.00	8.00	0.00	16.00	2.00	ت	العبارة 1
			3.70	29.63	0.00	59.26	7.41	%	
موافق	1.04	3.65	1.00	4.00	2.00	16.00	4.00	ت	العبارة 2
			3.70	14.81	7.41	59.26	14.81	%	
موافق	1.05	3.41	0.00	6.00	9.00	7.00	5.00	ت	العبارة 3
			0.00	22.22	33.33	25.93	18.52	%	
موافق	1.07	3.47	المتوسط العام لمحور الجزائر والمعايير المحاسبية الدولية						

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان وبرنامج SPSS

من الجدول رقم (10) نلاحظ أن الإتجاه العام لعينة الدراسة يتمحور على الموافقة على كل العبارات التي تنصب في محور الجزائر والمعايير المحاسبية الدولية فكان المتوسط الحسابي 3.70 والذي يندرج ضمن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي والتي تشير أن درجة اجابة موافق بالإضافة إلى الإنحراف المعياري 1.07 يدل على عدم تجانس والتوافق بين آراء أفراد العينة.

➤ توابك الجزائر التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة:

حسب عينة الدراسة كانت نسبة 7.41% موافق تماما و 59.26% موافق على أن الجزائر توابك التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة، أما نسبة 29.63% غير موافق. و 3.70% غير موافق تماما، فبلغ المتوسط الحسابي 3.35 والذي يدخل ضمن الفئة الثالثة من مقياس ليكارت الخماسي (2.61-3.4). والتي تعبر عن إجابة محايد. وتجسد ذلك في الإنحراف المعياري 1.115 دليل على عدم التجانس في الإجابة.

➤ في حالة توجه الجزائر نحو تطبيق معايير محاسبية سيكون لذلك أثر كبير على انفتاحها على الإقتصاد الدولي العالمي:

وافقت 59.26% انه في حالة في حالة توجه الجزائر نحو تطبيق معايير محاسبية سيكون لذلك أثر كبير على انفتاحها على الإقتصاد الدولي العالمي، 14.81% موافق تماما ونفس النتيجة لغير موافق، و 7.41% محايد، 3.70% غير موافق تماما، فبلغ المتوسط الحسابي 3.65 والذي يدخل ضمن عينة الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي (3.41-4.2)، والتي تعبر عن الإجابة موافق، بالإضافة إلى الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.038 دلالة على تشتت في الإجابات.

➤ تبني الجزائر المعايير المحاسبية الدولية يتطلب توفير البنية التحتية المساعدة وتوفير متطلبات أساسية:

25.93% من أفراد العينة كانت إجاباتهم بموافق، في حين كانت نسبة 33.33% للأفراد العينة كانت إجاباتهم محايدة، و 18.52% وافقو تماما على تبني الجزائر المعايير المحاسبية الدولية يتطلب توفير البنية التحتية المساعدة وتوفير متطلبات أساسية، و 22.22% غير موافقين، أما المتوسط الحسابي فكان 3.41 أي الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي (3.41-4.2) والتي تعبر عن إجابة موافق، الإنحراف المعياري كان 1.047 يدل على تشتت في الإجابات.

المحور الرابع: مدى تطبيق المعايير المحاسبية في البيئة الجزائرية:

كانت إجابات أفراد الدراسة على الأسئلة التي تخص مدى تطبيق المعايير المحاسبية في البيئة الجزائرية، كما هو مبين في الجدول التالي:

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

جدول رقم 11: نتائج الإستبيان المتعلقة بمدى تطبيق المعايير المحاسبية في البيئة الجزائرية.

الإتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الإجابات					التكرار والنسبة	العبارات
			غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما		
غير موافق	0.85	2.22	4.00	16.00	4.00	3.00	0.00	ت	العبارة 1
			14.81	59.26	14.81	11.11	0.00	%	
محايد	1.16	3.11	3.00	6.00	4.00	13.00	1.00	ت	العبارة 2
			11.11	22.22	14.81	48.15	3.70	%	
محايد	1.001	2.665	المتوسط العام لمحوّر تطبيق المعايير المحاسبية في البيئة الجزائرية						

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان وبرنامج SPSS

من جدول رقم "11" نلاحظ أن الإتجاه العام لعينة الدراسة يتمركز حول المحايدة لكل العبارات التي تدخل في محور مدى تطبيق المعايير المحاسبية في البيئة الجزائرية، فكان متوسط الحسابي 2.665 والتي يندرج ضمن الفئة الثالثة من مقياس ليكارت الخماسي (2.61-3.4)، والتي تشير إلى درجة المحايد، بالإضافة إلى الإنحراف المعياري والذي يبلغ 1.001 يدل على تشتت وعدم التجانس في الإجابات.

➤ النظام المحاسبي المالي الجديد ناجح في الجزائر:

11.11% من أفراد عينة الدراسة كانت إجاباتهم بموافق في حين 59.26% غير موافق كما كانت نسبة المحايدين 14.81% وهي نفس النسبة لأفراد الغير موافقين تماما، فكان المتوسط الحسابي 2.22 أي الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي (1.81-2.6)، والتي تعبر عن إجابة غير موافق، بالإضافة إلى الإنحراف المعياري والذي يبلغ 0.84 يدل على تجانس وتوافق في الإجابات.

➤ المعايير المحاسبية قابلة للتطبيق في الجزائر في ظل الظروف الراهنة:

وافقت عينة الدراسة بنسبة 48.15% على أن النظام المحاسبي المالي الجديد ناجح في الجزائر، في حين أجابوا 22.22 بغير موافق، و 14.81 منهم محايد، وعن المتوسط الحسابي كان 3.11 والذي يدخل ضمن الفئة الثالثة من ليكارت الخماسي، أما الإنحراف المعياري بلغ 1.155 والذي يرجع إلى التشتت الكبير.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

خلاصة المحور الثالث والرابع:

بالعودة إلى نتائج الاستبيان نجد أن آراء أفراد عينة الدراسة متباينة حول الجزائر والمعايير المحاسبية الدولية، ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر.

- كانت إجابات أفراد عينة الدراسة موافقة حول مسايرة الجزائر للتطورات الحاصلة في مجال المحاسبة.

- كذلك تم التأكيد على أن تبني الجزائر للمعايير وتتطلب منها توفير البنية التحتية مساعدة ومتطلبات أساسية.

- هنالك عدم الموافقة في آراء أفراد العينة حول نجاح مشروع النظام المحاسبي الجديد في الجزائر، ربما يرجع ذلك إلى تباين في التطبيق داخل المؤسسات وربما إلى بعض النقائص في هذا النظام.

المحور الخامس: أهمية المعايير المراجعة:

كانت إجابات أفراد الدراسة على الأسئلة التي تخص أهمية المعايير المراجعة، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 12: نتائج الاستبيان المتعلقة بأهمية المعايير المراجعة

الإجابة	الإجابات						التكرار والنسبة	العبارات
	موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	موافق		
العبارة 1	0.00	0.00	3.00	13.00	11.00	11.00	ت	
	0.00	0.00	11.11	48.15	40.74	40.74	%	
العبارة 2	1.00	2.00	4.00	15.00	5.00	5.00	ت	
	3.70	7.41	14.81	55.56	18.52	18.52	%	
العبارة 3	0.00	0.00	3.00	16.00	8.00	8.00	ت	
	0.00	0.00	11.11	59.26	29.63	29.63	%	
موافق	المتوسط العام لمحور بأهمية المعايير المراجعة						4.09	0.76

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS.

من خلال جدول رقم (12) نلاحظ أن الإتجاه العام لعينة الدراسة يتمركز حول الموافقة لكل العبارات التي تدخل في محور أهمية المعايير المراجعة، فكان المتوسط الحسابي يقدر بـ 4.09 وهو ما يندرج ضمن الفئة الثانية من مقياس ليكرت الخماسي (3.41-4.2) والتي تشير إلى إجابة موافق، بالإضافة إلى الإنحراف المعياري 0.755 دلالة على تجانس في الإجابة.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

➤ معايير المراجعة الدولية تساعد مستخدمي المراجع على اختيار القرارات الإحسان.

40.74% من أفراد العينة كانت اجاباتهم موافق تماما و 48.15% اجابوا بموافق على ان معايير المراجعة الدولية تساعد مستخدمي المراجع على اختيار القرارات الإحسان، والمحايدين كانت نسبتهم 11.11% فكان المتوسط الحسابي 4.3 والذي يدخل ضمن الفئة الأولى من المقياس المستعمل، في حين بلغ الانحراف المعياري 0.66 الذي يدل على التوافق والتجانس في الإجابات.

➤ معايير المراجع الدولية تساهم في تقليل التفاوت بين ممارسات المراجعين بين الدول:

وافق افراد العينة وبالاجماع على ان معايير المراجع الدولية تساهم في تقليل التفاوت بين ممارسات المراجعين بين الدول فكانت نسبة 55.56% موافقين، و 18.52% موافقين بالكامل، وقد بلغ نسبة غير الموافقين 7.41%، المتوسط الحسابي بلغ 3.78 الذي يدخل ضمن الفئة الثانية من المقياس المستعمل (3.41-4.2)، وبلغ الانحراف المعياري 0.974 دلالة على تجانس بين الإجابات.

➤ التزامات المراجع تساعد على القيام بعمله.

29.63% من أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق تماما، نسبة 59.26% أجابوا بموافق والمحايدين كانت نسبتهم 11.11%، فبلغ المتوسط الحسابي 4.19 والذي يدخل ضمن الفئة الثانية من المقياس المستعمل، في حين بلغ الانحراف العياري 0.62 الذي يدل على تجانس وتوافق الإجابات.

المحور السادس: المراجعة الدولية:

كانت إجابات أفراد الدراسة على أسئلة المراجعة الدولية، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (13): نتائج الإستبيان المتعلقة بالمراجعة الدولية.

		الإجابات							
الإتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	التكرار والنسبة	العبارات
موافق	1.08	3.81	1.00	4.00	0.00	16.00	6.00	ت	العبارات 1
			3.70	14.81	0.00	59.26	22.22	%	
موافق	0.97	3.59	0.00	4.00	8.00	10.00	5.00	ت	العبارات 2
			0.00	14.81	29.63	37.04	18.52	%	
موافق	0.98	3.52	0.00	5.00	7.00	11.00	4.00	ت	العبارات 3
			0.00	18.52	25.93	40.74	14.81	%	
موافق	1.01	3.64	المتوسط العام لمحور المراجعة الدولية						

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان وبرنامج SPSS.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الجدول رقم (13) نلاحظ ان الإتجاه العام الكلي لافراد العينة فيما يتعلق بالإسئلة التي تخص المراجعة الدولية كان بالموافقة على الإجابة ويظهر ذلك من خلال المتوسط الحسابي الذي يمثل 3.64 الذي يقع في الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي (3.41-4.2) والتي تشير إلى موافق، الإنحراف المعياري بلغ 1.01 والذي يدل على التشتت النسبي في الإجابات.

➤ يوجد ارتباط بين معايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة من حيث التطبيق:

59.26% من افراد العينة كانوا موافقين على الطرح، في حين كانت نسبة 14.81% اجابوا بغير موغق وقد بلغ المتوسط الحسابي 3.81 وهو مايدخل ضمن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي، بالإضافة الى الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.08 والذي يدل على التشتت بين الإجابات.

➤ ستعرف المراجعة الدولية تغييرا نحو الأفضل:

نسبة الموافقة وبالكامل كانت 18.52%، 37.04% من أفراد العينة أجابوا بموافق أما المحايدون فكانت نسبتهم 29.63%، 14.81% أجابو بغير موافق. وبالعودة إلى المتوسط الحسابي نجده 3.59 الذي يندرج ضمن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي الذي يشير إلى موافق. الإنحراف المعياري بلغ 0.97 والذي يدل تجانس في الإجابات.

➤ تحديث المعايير الدولية وفقا لتطورات الإقتصادية الجارية:

التباين في الإجابة على الطرح فكانت نسبة 14.81% موافق تماما، 40.74% أجابو بموافق، أما 25.93% منهم أجابوا بمحايد، فكان المتوسط الحسابي 3.52، الذي يندرج ضمن الفئة الثانية من المقياس، والإنحراف المعياري 0.97 دلالة على تجانس في الإجابات.

خلاصة المحور الخامس والسادس:

أظهرت نتائج الدراسة الخاصة بالمحور الخامس والسادس توافق أفراد العينة:

- أيد أفراد العينة على أن معايير المراجعة تساعد مستخدمي تقرير المراجع على اختيار القرار الإحسنى، وهو مايمكن قوله إلى أن المراجع تحكمه مجموعة من المعايير التي تحظى بالقبول العام مما يساعد الأطراف المستخدمة للتقرير على اختيار القرار الأفضل.
- توافق آراء أفراد العينة على أن هناك ارتباط بين معايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة من حيث التطبيق.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

- وعن حقوق وواجبات المراجع ومدى امكانية تسهيلها لعمله وافق أفراد العينة على الطرح، يرجع ربما إلى تحديد إطار عمل المراجع، أما نسبة المحيدين فيمكن إرجاعها إلى أن عمل المراجع منفصل نوعاً ما عن التزاماته، وأن الأخلاق المهنية هي عامل يسهل كذلك عمل المراجع.
- تم اتفاق بأن المعايير المراجعة تساهم في التقليل للتفاوت بين ممارسات المراجعين، يمكن إرجاعه إلى أن المعايير تعمل على تحقيق التوافق والتوحيد وبالتالي القضاء على الفروقات.
- كما وافق أفراد العينة على التحديث المعايير الدولية تكون وفقاً لتطورات الإقتصادية الجارية.

المحور السابع: أثر النظام المحاسبي الجديد على مهنة المراجعة.

كانت إجابات أفراد العينة على الأسئلة التي تخص أثر النظام المحاسبي الجديد على مهنة المراجعة كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (14): نتائج الإستبيان المتعلقة بأثر النظام المحاسبي الجديد على مهنة المراجعة.

الإتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الإجابات					التكرار والنسبة	العبارات
			غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً		
موافق	1.00	4.19	1.00	1.00	2.00	11.00	12.00	ت	العبارة 1
			3.70	3.70	7.41	40.74	44.44	%	
موافق	0.90	4.04	0.00	3.00	1.00	15.00	8.00	ت	العبارة 2
			0.00	11.11	3.70	55.56	29.63	%	
موافق	1.16	3.56	1.00	5.00	5.00	10.00	6.00	ت	العبارة 3
			3.70	18.52	18.52	37.04	22.22	%	
موافق	1.02	3.93	المتوسط العام لمحور أثر النظام المحاسبي الجديد على مهنة المراجعة						

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان وبرنامج SPSS

الملاحظ من جدول أعلاه رقم (14): أن الإتجاه العام الكلي للأفراد العينة فيما يتعلق بأثر النظام المحاسبي على مهنة المراجعة كان بموافق ويظهر ذلك من خلال المتوسط الحسابي الذي يمثل 3.93 الذي يقع في الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي (2.61-3.4)، الانحراف المعياري كان 1.02 والذي يدل على تشتت في الإجابة.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

➤ النظام المحاسبي المالي يفرض إصلاحا لمهنة المراجعة باعتبار أن المخرجات نظام محاسبي هي مدخلات لمهنة المراجعة:

كانت إجابات أفراد العينة بموافق تماما بنسبة 44.44% وأجاب 40.74% بموافق أما الذين امتنعوا عن الإجابة أي المحايد منهم فكانت نسبتهم 7.41%، فبلغ المتوسط الحسابي 4.19 والذي يدخل ضمن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي، والانحراف المعياري فبلغ 1.00 دلالة على تجانس نسبي.

➤ من الضروري تكييف مهنة المراجعة في الجزائر مع المعايير الدولية:

55.56% من أفراد العينة جابوا بموافق، 29.63% كانت اجابتهم بموافق تماما، 11.11% كانوا غير موافقين، أما المتوسط الحسابي فنجدده 4.04 والذي يدخل ضمن الفئة الثانية من نفس المقياس، حيث الانحراف المعياري بلغ 0.89 والذي يدل على تجانس والتوافق وتمركزها على الفئة الثانية.

➤ صعوبة الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى النظام المالي الجديد (SCF):

وافقت 37.04% من أفراد العينة على الطرح، و18.58% كانوا محايدين وهي نفس النسبة لغير الموافقين فبلغ المتوسط الحسابي 3.56 والذي يدخل ضمن فئة الثانية من المقياس، والانحراف المعياري يقدر 1.155 والذي يدل على التشتت.

المحور الثامن: واقع مهنة المراجعة في الجزائر:

كانت إجابات أفراد العينة على الأسئلة التي تخص واقع مهنة المراجعة في الجزائر كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (15): نتائج الاستبيان المتعلقة بواقع مهنة المراجعة في الجزائر.

العبارة	التكرار والنسبة	الإجابات					المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما			
العبارة 1	ت	5.00	12.00	3.00	6.00	1.00	3.52	1.16	موافق
	%	18.52	44.44	11.11	22.22	3.70			
العبارة 2	ت	3.00	12.00	4.00	8.00	0.00	3.37	1.04	محايد
	%	11.11	44.44	14.81	29.63	0.00			
العبارة 3	ت	0.00	4.00	7.00	13.00	3.00	2.44	0.89	غير موافق
	%	0.00	14.81	25.93	48.15	11.11			
العبارة 4	ت	3.00	15.00	5.00	1.00	3.00	3.52	1.12	موافق
	%	11.11	55.56	18.52	3.70	11.11			
		المتوسط العام لمحور واقع مهنة المراجعة في الجزائر					3.11	1.02	محايد

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان وبرنامج SPSS

نلاحظ من الجدول رقم (15): أن الإتجاه العام للعينة يتمركز حول محايد على العبارات التي تدخل في محور واقع مهنة المراجعة في الجزائر، فقيمة المتوسط الحسابي 3.11 والذي يدخل ضمن الفئة الثالثة من نفس المقياس، أما الإنحراف المعياري فبلغ 1.02 دلالة على تشتت في الإجابات.

➤ الممارسات المهنية للمراجعة السابقة لا تستند على معايير وقواعد واضحة:

نسبة 18.52% كانوا موافقين تماما على الطرح، 44.44% كانت اجابتهم بموافق، أما غير الموافقين كانت اجابتهم 22.22%، وبالرجوع إلى المتوسط الحسابي فنجده 3.52 والذي يندرج ضمن الفئة الثانية من المقياس، ونسبة الإنحراف التي تبلغ 1.15 دلالة على التشتت في الإجابات.

➤ دور المراجع الخارجي أصبح جوهريا وفعالاً من المراجع الداخلي:

44.44% من أفراد العينة وافقوا على أن دور المراجع الخارجي أصبح جوهريا وفعالاً من المراجع الداخلي، و14.81% كانوا محايدين، غير الموافقين كانت نسبتهم 29.63%، والعودة إلى المتوسط الحسابي فنجده 3.37 الذي يندرج ضمن الفئة الثالثة من نفس المقياس، وإضافة إلى الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.043 دلالة على تشتت نسبي في الإجابات.

➤ الهيئات المشرفة على مهنة المراجعة ترقى للمستوى المرغوب في الجزائر:

النسب متفاوتة في الإجابة على هذا الطرح، 14.81% موافقين، إجابة المحايدين كانت نسبتهم 25.93%، وكانت أكبر نسبة لغير الموافقين 48.15%، المتوسط الحسابي بلغ 2.44 الذي يشير إلى إجابة غير موافق حسب مقياس ليكارت الخماسي، والإنحراف المعياري حيث بلغ 0.8 الذي يدل على تجانس وتوافق في الإجابات.

➤ ينعكس اللاتنظيم لمهنة المراجعة في الجزائر على الموضوعية والشفافية في القوائم المالية:

نسبة 55.56% من أفراد العينة أجابوا بموافق، وكانت نسبة المحايدي 18.52%، أما 11.11% تمثل الموافقين وغير الموافقين تماما، فبلغ المتوسط الحسابي 3.52 الذي يندرج ضمن الفئة الثانية من نفس المقياس، وكان الإنحراف المعياري 1.122 دلالة على التشتت في الإجابات.

خلاصة المحور السابع والثامن:

أظهرت نتائج الدراسة من المحور السابع والثامن أن:

- اتفق أفراد العينة على ضرورة تكييف مهنة المراجعة مع المعايير الدولية، ربما يرجع إلى رغبة في مواكبة التطورات الحاصلة.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

- أيد أغلب أفراد العينة على أن الهيئات المشرفة على مهنة المراجعة ترقى للمستوى المرغوب في الجزائر، ويمكن إرجاعه أيضا إلى امكانية انشاء شركات الخبرة المحاسبية، ومحافظة الحسابات وإصدار المعايير تقارير محافظ الحسابات والتي تعتبر خطوة هامة في الإصلاح.
- أيد أفراد العينة أن اللاتنظيم لمهنة المراجعة ينعكس سلبا على الموضوعية والشفافية في القوائم المالية، يرجع ذلك إلى أن المراجع يصادق على صحة قوائم مالية من خلال التقرير الذي يصدره.
- كما لم يوافق أفراد العينة على ان الهيئات المشرفة على مهنة المراجعة في الجزائر ترقى إلى المستوى المرغوب.
- أيد أغلب أفراد عينة الدراسة على صعوبة الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى النظام المالي الجديد (SCF). ربما يرجع ذلك إلى النمط الإقتصادي السائد في الجزائر.

- الفرع الثاني: ربط النتائج بالفرضيات و مقارنتها.

1- النتائج المتوصل إليها:

- من خلال دراستنا، والتي تناولت الجانب النظري للتدقيق المحاسبي والبعد الدولي له، بالإضافة إلى ظروف إصدار معايير التدقيق الدولية ومحتواها ومردودية العمل بها على مختلف العوامل ذات العلاقة، مع إسقاط لهذه الجوانب على حالة الجزائر، من خلال الفصل التطبيقي الذي تضمن استمارة استبيان وجهت للأكاديميين والمهنيين من ذوي التخصص، توصلنا إلى النتائج التالية:
- التدقيق المحاسبي جاء بناء على الحاجة إليه، وتطوره كان بالتوازي مع التطور الإقتصادي.
 - التدقيق الدولي جاء كنتيجة حتمية لعولمة أنشطة الأعمال وتلاشي الحدود الجغرافية اقتصاديا وظهور الشركات متعددة الجنسيات وتزايد دورها في العلاقات الدولية، وفي المقابل فهو يساعد على تخطي بعض العوائق التي قد تعترض المعاملات الدولية.
 - وجود مجموعة من التحديات لتطبيق المعايير في البيئة الجزائرية.
 - لم يتطور التدقيق في الجزائر مقارنة بالتطورات الحاصلة دوليا رغم حاجتها الملحة لها في العديد من الجوانب، فمهنة التدقيق في الجزائر تعاني قصورا يجعل المهنة والمدققين أمام صعوبات تؤثر على فاعلية المعلومات المالية، فضلا عن كونها تؤدي إلى انخفاض مستوى المدققين، ما يجعل المهنة في الجزائر تبدأ بمستوى أقل من نظيراتها في الدول المتقدمة مهنيا.

2- ربط الفرضيات بالنتائج:

الفرضية الأولى: جاءت المعايير المحاسبية الدولية من أجل خلق بيئة محاسبية دولية تنافسية " فقد خلصت دراستنا في الفصل الأول والفرع الأول والثاني من الاستبيان لصحة الفرضية، وفي إطار محاولة التماسي مع المتغيرات التي

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

صاحبت العولمة، ظهرت ضرورة توحيد الممارسات والذي يتحقق بدوره عن طريق وضع معايير دولية تلقى القبول العام في التداول، هذه المعايير التي جاءت لنقل الممارسات المحلية إلى ممارسات دولية. الفرضية الثانية: هناك ترابط عضويًا من حيث التطبيق بين المعايير المحاسبية والمعايير المراجعة الدولية، من خلال الفصل الأول يمكن إثبات صحة الفرضية أن هناك ترابط عضوي، أما عن ترابط من حيث التطبيق ومن خلال الإستبيان نفى صحة الترابط من حيث التطبيق، فإذا كان هناك ترابط عضوي فليس بالضرورة أن يكون هناك ترابط من حيث التطبيق.

الفرضية الثالثة: "أدى صدور القانون 01-10 إلى تكييف مهنة المراجعة في الجزائر مع المعايير الدولي" من الفصل الأول الذي يظهر واقع مهنة في الجزائر يختلف عن ما هو معمول به دوليًا، إلا أنه بإمكان الجزائر تحقيق التوافق مع الممارسات الدولية من خلال قانون 01-10 الذي يهدف إلى توضيح الإجراءات، وإصدار معايير تقارير محافظ الحسابات وهي الخطوة الأولى لتبني المعايير المراجعة الدولية.

3- مقارنة الفرضيات بالنتائج:

بعدما ربطنا الفرضيات بنتائج الدراسة اتضح ان الفرضية الأولى تتناقض مع نتائج الدراسة، منها ما هو مرتبط بالنتائج والجزء الآخر يتنافى معها. وعند مقارنة النتائج المتوصل إليها مع نتائج الأبحاث السابقة التي تطرقنا لها في الفصل الفارط اتضح ان المعايير المحاسبية الدولية جاءت لخلق بيئة محاسبية دولية تنافسية، اما الفرضية الثانية جاءت موافقة لنتائج المتوصل إليها، اما بالنسبة للفرضية الثالثة فقد جاءت معاكسة لما هو متوصل إليه.

الفرع الثالث: الحلول

- اخذ الجزائر بعين الاعتبار مناهج التعليم الدولية وكذا مناهج التعليم المعتمدة لدى الدولة المتقدمة عند تكوين المدققين.
- بالنسبة لشرط الخبرة للمدقق، ينبغي مراعات الجانب الموضوعي.
- اقامة ملتقيات دورية للمدققين لغرض إطلاع المدققين بالتطورات الحاصلة.

خلاصة الفصل:

- الملاحظ مما سبق أن الدراسة التطبيقية ممثلة في استمارة الإستبيان شملت عينة من المجتمع من أكاديميين ومهنيين من ذوي التخصص في المحاسبة والتدقيق على اختلاف أعمارهم ومؤهلاتهم وخبراتهم، وخلصت هذه الدراسة إلى:
- 1- إرتأى أفراد عينة الدراسة في التوحيد الدولي للتدقيق سبيل لارتقاء خدمات التدقيق إلى مستويات أحسن، وما يدعم ذلك كون مكاتب التدقيق الدولية تقدم خدمات ذات جودة عالية مقارنة بالمكاتب المحلية، وتباين الثقة من قبل مستخدمي القوائم المالية بين مخرجات مكاتب التدقيق الدولية والمحلية.
 - 2- اتفق أفراد عينة الدراسة على أن التدقيق المحاسبي في الجزائر يختلف عما هو معمول به دوليا، إلا أنه بإمكان الجزائر تحقيق التوافق مع الممارسات الدولية للتدقيق، ما قد يساعدها على التواصل مع الإنفتاح الذي يشهده الإقتصاد الدولي دون إغفال مستوى المدققين في الجزائر الذي قد يتطلب الرفع منه و الأخذ بالمتطلبات الدولية للتعليم والخبرة.
 - 3- ارتأى أفراد العينة أن معايير المراجعة يساعد على اختيار القرارات الأحسن وأنها تقلل التفاوت بين المراجعين ويدعم ذلك أن المعايير تعمل على التوفيق والتوحيد في المراجعة، أما عن الترابط بين معايير المحاسبة ومعايير المراجعة مكن حيث التطبيق فأغلب الإجابات كانت محايدة.
 - 4- أيد أفراد العينة على التأثير النظام المحاسبي الكبير على الممارسات المحاسبية، تحديدا على مستوى مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الألي حيث تؤثر هذه الأخيرة على الإدارة المحاسبية وكذلك على مهنة محافظ الحسابات، وعن واقع مهنة المراجعة في الجزائر التي ما زالت تعاني قصورا.

الخاتمة العامة

إن التطور السريع الذي شهده التدقيق المحاسبي على مستوى الوظائف حول له تبوأ مكانة هامة على الصعيد الدولي ، نظرا للحاجة إليه التي قابلت التوسع الاقتصادي وعوامل الاستثمار الحديثة ، فكان ولا بد من توحيد الضوابط كمكمل لهذه الحوائج ، وكذا بغية توحيد الممارسات التي يتحقق بفضلها تقليص فجوة التوقعات واستفادة الأطراف من ذوي التطور المحدود أو المعدوم في المهنة من نظيراتها المتقدمة ، فكانت هذه الضوابط السبيل لعديد دول العالم للرقى بالمهنة محليا والتوجه نحو التوافق الذي يعطيها دفعة نسبية لتحقيق مساعيها التوسعية ، بالإضافة إلى اختصار عاملي الوقت والجهد على الشركات الناشطة في عديد المناطق الجغرافية. كون الجزائر من الدول حديثة العهد في مسعى التوافق مع تطورات التدقيق الدولي ، وكونها من الدول التي تسعى إلى إعطاء تسهيلات أكثر للاستثمار الأجنبي سواء أكان مباشرا أو غير مباشر، مطالبة بتهيئة أرضية خصبة تمنح لها أكثر استفادة من هذه الأخيرة ، قد تمر عبر تكوين مدققيها من منطلق دولي ، ما قد يسمح لها باستغلال مواردها البشرية ، أو على مستوى الإجراءات المهنية المعتمدة التي قد تعطي ارتياحا أكبر للأطراف ذات المصلحة ، الأمر الذي قد يتوفر في معايير التدقيق الدولية.

التوصيات:

تضمن البحث جانبا تطبيقيا تمثل في واقع مهنة المراجعة في الجزائر مع الواقع الدولي ، وبالتالي أمكن لنا الخروج بالإقتراحات التالي :

- تبني معايير المراجعة الدولية.
- الرفع من المؤهلات العلمية، فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- أخذ الجزائر بعين الاعتبار مناهج التعليم الدولية وكذا مناهج التعليم المعتمدة لدى الدول المتقدمة في المهنة عند تكوين المدققين .
- بالنسبة لشرط الخبرة ، ينبغي مراعاة الجانب الموضوعي فيها أكثر من جانب المدة ، فالسماح للوظائف النظرية التي لا توفر تكوينا جيدا للمدققين قيد التسجيل قد يكون بمثابة ضعف على مستوى تكوينهم ، ما ينعكس بالضرورة على أدائهم مستقبلا في حال اعتمادهم .
- إقامة ملتقيات دورية للمدققين الغرض منها اطلاع المدققين بالتطورات الحاصلة في الجانب النظري للمهنة ، بغرض تحسين جانب الممارسة.
- أن تتم صياغة معايير محلية خاصة بالجزائر يكون منطلقها المعايير الدولية لاختصار الوقت والاستفادة من التحولات التي شهدتها أثناء مواكبتها للتطورات الاقتصادية الدولية.

➤ العمل على إرساء لجان تكلف بمراجعة عمليات تدقيق الحسابات كما هو حاصل في عديد الدول ، للوقوف على استقلالية المدقق وتقييم العمل المقدم منه ، ما يضع المدقق أمام مسؤولية أكبر لدى أدائه لمهامه ، ويسهم بدوره في تقليص فجوة التوقعات .

2- مقارنة الاستنتاجات المتوصل إليها مع نتائج الدراسات السابقة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة ابراز واقع مهنة التدقيق في الجزائر من خلال عرض فصلين، فصل نظري ذكرنا فيه الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع و فصل تطبيقي اشتمل على الدراسة الميدانية لواقع المهنة في الجزائر حيث أن الدراسات السابقة للموضوع توصلت إلى مجموعة من النتائج التي اشتركت مع الدراسة الحالية في ان التدقيق جاء بناء لحاجة اليه ، وتطوره كان بالتوازي مع التطور الاقتصادي ، وكما جاء كنتيجة حتمية لعولمة أنشطة أعمال وتلاشي الحدود الجغرافية اقتصاديا وظهور شركات المتعددة الجنسيات وتزايد دورها في العلاقات الدولية ، وفي المقابل فهو يساعد التخطيطي بعض العوائق التي قد تعترض المعاملات الدولية والذي يحقق البعد الدولي للتدقيق

كما أن نتائج الدراسات السابقة للموضوع تختلف مع استنتاجات الدراسة الحالية لأن كل باحث سعى للوصول إلى النتائج التي تجيب اشكاليته و عليه الدراسة الحالية تختلف عمّا سبقها من دراسات من حيث الاستنتاجات في أننا توصلنا الى ان مهنة التدقيق في الجزائر تعاني قصورا تجعل المهنة والمدققين امام صعوبات تؤثر على فاعلية المعلومات المالية مما يجعل المهنة في الجوائر تبدو بمستوى اقل من نظيراتها في الدول المتقدمة مهنيا ، وكما يتحتم الوضع الاقتصادي في الجزائر على مهنة التدقيق ان تواكب هذا التطور حتى تكون قادرة على اداء الدور الفعال لمهنة التدقيق

و ان ممارسة مهنة التدقيق في الجزائر تختلف عن الممارسة وفق المعايير الدولية .

المراجع

الكتب باللغة العربية:

- 1- حلمي جمعة احمد ، المدخل إلى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر، عمان، 2005
- 2- التميمي هادي ، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006
- 3- عبد الله خالد أمين ، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعملية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2000
- 4- راغب الخطيب خالد ، خليل محمود الرفاعي، علم تدقيق الحسابات النظري والعملي، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009
- 5- راغب الخطيب خالد ، خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل، الأردن، 1998
- 6- نجم الجعفري عبد الصمد ، إياد رشيد القريشي، دراسة حول دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، 2006
- 7- سمير الصبان محمد ، محمد الفيومي، المراجعة بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية، بيروت، 1990
كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2001
- 8- بوتين محمد ، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005
- 9- صديقي مسعود، براق محمد، انعكاس تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على الأداء الرقابي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 08 و 09 مارس 2005
- 10- إبراهيم حسن حسام ، تدقيق الحسابات بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، دار البداية، عمان ، الأردن، 2009
- 11- علي الرمحي عبد الكريم ، تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية، الطبعة الأولى، من نشر المؤلف، الأردن، 2002

النصوص التشريعية والتنظيمية:

- 1- القانون رقم 10- 01 المؤرخ في 29 جوان 2010 والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد42 ، الموافق ل 11 جويلية 2010

الأطروحات والمذكرات:

- 1- مازون محمد أمين ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع : محاسبة وتدقيق، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر. جامعة الجزائر3 في 2011
- 2- اولاد مسعود غمار خديجة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، اثر تبني المعايير المحاسبية على مهنة المراجعة في الجزائر. جامعة غرداية، 2013

المداخلات والمقالات:

- 1- صديقي مسعود، دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد الأول كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2000

الملاحق

ملحق رقم 01 مخرجات برنامج Spss

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1_1	27	2	5	4.1481481	0.6623794
Q1_2	27	1	5	2.3333333	0.877058
Q1_3	27	3	5	4.2222222	0.5063697
Valid N (listwise)	27				

Statistics						
		الجنس	العمر	المؤهل العلمي	الوظيفة الحالية	الخبرة المهنية
N	Valid	27	27	27	27	27
	Missing	0	0	0	0	0

Frequency Table

الجنس					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	22	81.5	81.5	81.5
	أنثى	5	18.5	18.5	100.0
Total		27	100.0	100.0	

العمر					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 30 سنة	14	51.9	51.9	51.9
	30 – 40 سنة	10	37.0	37.0	88.9
	41 – 50 سنة	1	3.7	3.7	92.6
	أكثر من 50 سنة	2	7.4	7.4	100.0
Total		27	100.0	100.0	

المؤهل العلمي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ثانوي فأقل	1	3.7	3.7	3.7
	بكالوريا	8	29.6	29.6	33.3
	جامعي	8	29.6	29.6	63.0
	دراسات عليا	10	37.0	37.0	100.0
	Total	27	100.0	100.0	

الوظيفة_الحالية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسب لدى مؤسسة	5	18.5	18.5	18.5
	مساعد المحاسب	7	25.9	25.9	44.4
	أستاذ في المحاسبة	9	33.3	33.3	77.8
	محاسب معتمد	2	7.4	7.4	85.2
	محافظ الحسابات	4	14.8	14.8	100.0
	Total	27	100.0	100.0	

الخبرة_المهنية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	13	48.1	48.1	48.1
	5 — 10 سنوات	9	33.3	33.3	81.5
	11 — 15 سنة	4	14.8	14.8	96.3
	أكثر من 15 سنة	1	3.7	3.7	100.0
	Total	27	100.0	100.0	

Statistics				
		Q1_1	Q1_2	Q1_3
N	Valid	27	27	27
	Missing	0	0	0
	Mean	4.15	2.33	4.22
	Std. Deviation	.662	.877	.506

Frequency Table

Q1_1					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	3.7	3.7	3.7
	محايد	1	3.7	3.7	7.4
	موافق	18	66.7	66.7	74.1
	موافق تماما	7	25.9	25.9	100.0
	Total	27	100.0	100.0	

Q1_2					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق تماما	2	7.4	7.4	7.4
	غير موافق	18	66.7	66.7	74.1
	محايد	4	14.8	14.8	88.9
	موافق	2	7.4	7.4	96.3
	موافق تماما	1	3.7	3.7	100.0
	Total	27	100.0	100.0	
Q1_3					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	1	3.7	3.7	3.7
	موافق	19	70.4	70.4	74.1
	موافق تماما	7	25.9	25.9	100.0
	Total	27	100.0	100.0	
Q2_4					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	3	11.1	11.1	11.1
	محايد	2	7.4	7.4	18.5
	موافق	14	51.9	51.9	70.4
	موافق تماما	8	29.6	29.6	100.0
	Total	27	100.0	100.0	
Q2_5					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق تماما	1	3.7	3.7	3.7
	غير موافق	9	33.3	33.3	37.0
	محايد	9	33.3	33.3	70.4
	موافق	8	29.6	29.6	100.0
	Total	27	100.0	100.0	

Q2_6					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق تماما	1	3.7	3.7	3.7
	محايد	7	25.9	25.9	29.6
	موافق	16	59.3	59.3	88.9
	موافق تماما	3	11.1	11.1	100.0
	Total	27	100.0	100.0	

Q3_7					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق تماما	1	3.7	3.7	3.7
	غير موافق	8	29.6	29.6	33.3
	موافق	16	59.3	59.3	92.6
	موافق تماما	2	7.4	7.4	100.0
	Total	27	100.0	100.0	

Q3_8					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق تماما	1	3.7	3.7	3.7
	غير موافق	4	14.8	14.8	18.5
	محايد	2	7.4	7.4	25.9
	موافق	16	59.3	59.3	85.2
	موافق تماما	4	14.8	14.8	100.0
	Total	27	100.0	100.0	

Q3_9					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	6	22.2	22.2	22.2
	محايد	9	33.3	33.3	55.6
	موافق	7	25.9	25.9	81.5
	موافق تماما	5	18.5	18.5	100.0
	Total	27	100.0	100.0	

Q4_10					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق تماما	4	14.8	14.8	14.8
	غير موافق	16	59.3	59.3	74.1
	محايد	4	14.8	14.8	88.9
	موافق	3	11.1	11.1	100.0
	Total	27	100.0	100.0	

Q4_11					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق تماما	3	11.1	11.1	11.1
	غير موافق	6	22.2	22.2	33.3
	محايد	4	14.8	14.8	48.1
	موافق	13	48.1	48.1	96.3
	موافق تماما	1	3.7	3.7	100.0
	Total	27	100.0	100.0	
Q5_12					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	3	11.1	11.1	11.1
	موافق	13	48.1	48.1	59.3
	موافق تماما	11	40.7	40.7	100.0
	Total	27	100.0	100.0	
Q5_13					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق تماما	1	3.7	3.7	3.7
	غير موافق	2	7.4	7.4	11.1
	محايد	4	14.8	14.8	25.9
	موافق	15	55.6	55.6	81.5
	موافق تماما	5	18.5	18.5	100.0
	Total	27	100.0	100.0	
Q5_14					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	3	11.1	11.1	11.1
	موافق	16	59.3	59.3	70.4
	موافق تماما	8	29.6	29.6	100.0
	Total	27	100.0	100.0	
Q6_15					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق تماما	1	3.7	3.7	3.7
	غير موافق	4	14.8	14.8	18.5
	موافق	16	59.3	59.3	77.8
	موافق تماما	6	22.2	22.2	100.0
	Total	27	100.0	100.0	

Q6_16					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	14.8	14.8	14.8
	محايد	8	29.6	29.6	44.4
	موافق	10	37.0	37.0	81.5
	موافق تماما	5	18.5	18.5	100.0
	Total	27	100.0	100.0	
Q6_17					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	5	18.5	18.5	18.5
	محايد	7	25.9	25.9	44.4
	موافق	11	40.7	40.7	85.2
	موافق تماما	4	14.8	14.8	100.0
	Total	27	100.0	100.0	
Q7_18					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق تماما	1	3.7	3.7	3.7
	غير موافق	1	3.7	3.7	7.4
	محايد	2	7.4	7.4	14.8
	موافق	11	40.7	40.7	55.6
	موافق تماما	12	44.4	44.4	100.0
	Total	27	100.0	100.0	
Q7_19					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	3	11.1	11.1	11.1
	محايد	1	3.7	3.7	14.8
	موافق	15	55.6	55.6	70.4
	موافق تماما	8	29.6	29.6	100.0
	Total	27	100.0	100.0	
Q7_20					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق تماما	1	3.7	3.7	3.7
	غير موافق	5	18.5	18.5	22.2
	محايد	5	18.5	18.5	40.7
	موافق	10	37.0	37.0	77.8
	موافق تماما	6	22.2	22.2	100.0
	Total	27	100.0	100.0	

Q8_21					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق تماما	1	3.7	3.7	3.7
	غير موافق	6	22.2	22.2	25.9
	محايد	3	11.1	11.1	37.0
	موافق	12	44.4	44.4	81.5
	موافق تماما	5	18.5	18.5	100.0
	Total	27	100.0	100.0	
Q8_22					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	8	29.6	29.6	29.6
	محايد	4	14.8	14.8	44.4
	موافق	12	44.4	44.4	88.9
	موافق تماما	3	11.1	11.1	100.0
	Total	27	100.0	100.0	
Q8_23					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق تماما	3	11.1	11.1	11.1
	غير موافق	13	48.1	48.1	59.3
	محايد	7	25.9	25.9	85.2
	موافق	4	14.8	14.8	100.0
	Total	27	100.0	100.0	
Q8_24					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق تماما	3	11.1	11.1	11.1
	غير موافق	1	3.7	3.7	14.8
	محايد	5	18.5	18.5	33.3
	موافق	15	55.6	55.6	88.9
	موافق تماما	3	11.1	11.1	100.0
	Total	27	100.0	100.0	

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1_1	27	2	5	4.15	.662
Q1_2	27	1	5	2.33	.877
Q1_3	27	3	5	4.22	.506
Q2_4	27	2	5	4.00	.920
Q2_5	27	1	4	2.89	.892
Q2_6	27	1	5	3.74	.813
Q3_7	27	1	5	3.37	1.115
Q3_8	27	1	5	3.67	1.038
Q3_9	27	2	5	3.41	1.047
Q4_10	27	1	4	2.22	.847
Q4_11	27	1	5	3.11	1.155
Q5_12	27	3	5	4.30	.669
Q5_13	27	1	5	3.78	.974
Q5_14	27	3	5	4.19	.622
Q6_15	27	1	5	3.81	1.075
Q6_16	27	2	5	3.59	.971
Q6_17	27	2	5	3.52	.975
Q7_18	27	1	5	4.19	1.001
Q7_19	27	2	5	4.04	.898
Q7_20	27	1	5	3.56	1.155
Q8_21	27	1	5	3.52	1.156
Q8_22	27	2	5	3.37	1.043
Q8_23	27	1	4	2.44	.892
Q8_24	27	1	5	3.52	1.122
Valid N (listwise)	27				

الملحق رقم 02 عرض نتائج الاستبيان.

1- المحور الأول - أهمية المعايير المحاسبية الدولية -

التكرارات والنسب الاجمالية	الاجابات					التكرار والنسبة	الأسئلة
	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما		
27	0.00	1.00	1.00	18.00	7.00	ت	السؤال الاول
100	0.00	3.70	3.70	66.67	25.93	%	
27	2.00	18.00	4.00	2.00	1.00	ت	السؤال الثاني
100	7.41	66.67	14.81	7.41	3.70	%	
27	0.00	0.00	1.00	19.00	7.00	ت	السؤال الثالث
100	0.00	0.00	3.70	70.37	25.93	%	

2- المحور الثاني - السياق الدولي للمعايير المحاسبية -

التكرارات والنسب الاجمالية	الاجابات					التكرار والنسبة	الأسئلة
	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما		
27	0.00	3.00	2.00	14.00	8.00	ت	السؤال الاول
100	0.00	11.11	7.41	51.85	29.63	%	
27	1.00	9.00	9.00	8.00	0.00	ت	السؤال الثاني
100	3.70	33.33	33.33	29.63	0.00	%	
27	1.00	0.00	7.00	16.00	3.00	ت	السؤال الثالث
100	3.70	0.00	25.93	59.26	11.11	%	

3- المحور الثالث - الجزائر والمعايير المحاسبية الدولية -

		الاجابات					التكرار والنسبة	الاسئلة
التكرارات والنسب الاجمالية	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما			
27	1.00	8.00	0.00	16.00	2.00	ت	السؤال الاول	
100	3.70	29.63	0.00	59.26	7.41	%		
27	1.00	4.00	2.00	16.00	4.00	ت	السؤال الثاني	
100	3.70	14.81	7.41	59.26	14.81	%		
27	0.00	6.00	9.00	7.00	5.00	ت	السؤال الثالث	
100	0.00	22.22	33.33	25.93	18.52	%		

4- المحور الرابع - مدى تطبيق المعايير المحاسبية في البيئة الجزائرية -

		الاجابات					التكرار والنسبة	الاسئلة
التكرارات والنسب الاجمالية	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما			
27	4.00	16.00	4.00	3.00	0.00	ت	السؤال الاول	
100	14.81	59.26	14.81	11.11	0.00	%		
27	3.00	6.00	4.00	13.00	1.00	ت	السؤال الثاني	
100	11.11	22.22	14.81	48.15	3.70	%		

5- المحور الخامس - أهمية المعايير المراجعة -

		الاجابات					التكرار والنسبة	الاسئلة
التكرارات والنسب الاجمالية	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما			
27	0.00	0.00	3.00	13.00	11.00	ت	السؤال الاول	
100	0.00	0.00	11.11	48.15	40.74	%		
27	1.00	2.00	4.00	15.00	5.00	ت	السؤال الثاني	
100	3.70	7.41	14.81	55.56	18.52	%		
27	0.00	0.00	3.00	16.00	8.00	ت	السؤال الثالث	
100	0.00	0.00	11.11	59.26	29.63	%		

6- المحور السادس - المراجعة الدولية -

التكرارات والنسب الاجمالية	الاجابات					التكرار والنسبة	الأسئلة
	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما		
27	1.00	4.00	0.00	16.00	6.00	ت	السؤال الاول
100	3.70	14.81	0.00	59.26	22.22	%	
27	0.00	4.00	8.00	10.00	5.00	ت	السؤال الثاني
100	0.00	14.81	29.63	37.04	18.52	%	
27	0.00	5.00	7.00	11.00	4.00	ت	السؤال الثالث
100	0.00	18.52	25.93	40.74	14.81	%	

7- المحور السابع - أثر النظام المحاسبي الجديد على مهنة المراجعة -

التكرارات والنسب الاجمالية	الاجابات					التكرار والنسبة	الأسئلة
	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما		
27	1.00	1.00	2.00	11.00	12.00	ت	السؤال الاول
100	3.70	3.70	7.41	40.74	44.44	%	
27	0.00	3.00	1.00	15.00	8.00	ت	السؤال الثاني
100	0.00	11.11	3.70	55.56	29.63	%	
27	1.00	5.00	5.00	10.00	6.00	ت	السؤال الثالث
100	3.70	18.52	18.52	37.04	22.22	%	

8- المحور الثامن - واقع مهنة المراجعة في الجزائر-

التكرارات والنسب الاجمالية	الاجابات					التكرار والنسبة	الاسئلة
	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما		
27	1.00	4.00	0.00	16.00	6.00	ت	السؤال الاول
100	3.70	14.81	0.00	59.26	22.22	%	
27	0.00	4.00	8.00	10.00	5.00	ت	السؤال الثاني
100	0.00	14.81	29.63	37.04	18.52	%	
27	0.00	5.00	7.00	11.00	4.00	ت	السؤال الثالث
100	0.00	18.52	25.93	40.74	14.81	%	

جامعة غرداية
كلية العلوم إقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
استبانة بحث

في إطار التحضير لمذكرة ليسانس تحت عنوان " **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير المحاسبية الدولية ومدى تطبيقها في الجزائر** " والتي سنوضح من خلالها مهنة المراجعة وفقا للمعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر. يسعدنا سيدي/سيدتي، إختياركم ضمن عينة الدراسة للمشاركة في إثراء هذا الموضوع كأكاديميين ومهنيين، فناة منا بموضوع عيتكم وكونكم ستولون كل الإهتمام لهذه الإستبانة. مع شكرنا المسبق نتعهد لكم أن تحاط مساهمتكم بالسرية التامة ، وأنها لن تستخدم سوى لأغراض البحث العلمي. أعضاء البحث: **مجاهد إبراهيم/حمدي سعيد/حميد أوجانة أحمد.**

المشرف: **أ.علماوي أحمد**

القسم الأول: لو تكرمت بذكر بعض المعلومات العامة الآتية من أجل استكمال البيانات الخاصة بالبحث وهي:

الجنس: ذكر [] أنثى []
العمر: أقل من 30 سنة [] ، 30 — 40 سنة [] ، 41 — 50 سنة [] ، أكثر من 50 سنة []
المؤهل العلمي: ثانوي فأقل [] بكالوريا [] جامعي [] دراسات عليا []
الوظيفة الحالية: محاسب لدى مؤسسة [] مساعد المحاسب [] أستاذ في المحاسبة []
الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات [] 5 — 10 سنوات [] 11 — 15 سنة [] أكثر من 15 سنة []
محاسب معتمد [] محافظ الحسابات [] خبير محاسبي []

القسم الثاني: أهمية المعايير المحاسبية الدولية:

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	الهدف الرئيسي من إصدار المعايير المحاسبية ، هو إنشاء بيئة محاسبية دولية.					
02	المعايير المحاسبية وفق آخر إصدار مثالية ولا تحتاج إلى تعديلات .					
03	تباين تطبيق المعايير المحاسبية دوليا راجع إلى عدم وجود قوانين موحدة وصارمة.					

القسم الثالث: السياق الدولي لمعايير المحاسبية:

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	التوافق والتوحيد في المعايير المحاسبية يزيد من مستوى نجاعتها وفعاليتها.					
02	من بين معوقات التوافق والتوحيد هي الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها المعايير المحاسبية					
03	يعتبر التوافق هو أقرب للواقع من التوحيد المحاسبي.					

القسم الرابع: الجزائر والمعايير المحاسبية الدولية:

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	تواكب الجزائر التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة.					
02	في حالة توجه الجزائر نحو تطبيق معايير محاسبية سيكون لذلك أثر كبير على انفتاحها على الإقتصاد الدولي العالمي.					
03	تبني الجزائر المعايير المحاسبية الدولية يتطلب توفير البنية التحتية المساعدة وتوفير متطلبات أساسية.					

القسم الخامس: مدى تطبيق المعايير المحاسبية في البيئة الجزائرية:

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	النظام المحاسبي المالي الجديد ناجح في الجزائر.					
02	المعايير المحاسبية قابلة للتطبيق في الجزائر في ظل الظروف الراهنة					

القسم السادس: أهمية معايير المراجعة:

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	معايير المراجعة الدولية تساعد مستخدمي المراجع على اختيار القرارات الأحسن					
02	معايير المراجع الدولية تساهم في تقليل التفاوت بين ممارسات المراجعين بين الدول.					
03	التزامات المراجع تساعد على القيام بعمله.					

القسم السابع: المراجعة الدولية:

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	يوجد ارتباط بين معايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة من حيث التطبيق.					
02	ستعرف المراجعة الدولية تغييرا نحو الأفضل					
03	تحديث المعايير الدولية وفقا لتطورات الإقتصادية الجارية					

القسم الثامن: أثر النظام المحاسبي الجديد على مهنة المراجعة:

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	النظام المحاسبي المالي يفرض إصلاحا لمهنة المراجعة باعتبار أن المخرجات نظام محاسبي هي مدخلات لمهنة المراجعة.					
02	من الضروري تكيف مهنة المراجعة في الجزائر مع المعايير الدولية .					
03	صعوبة الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) ، إلى النظام المالي الجديد (SCF).					

القسم التاسع : واقع مهنة المراجعة في الجزائر:

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	الممارسات المهنية للمراجعة السابقة لا تستند على معايير وقواعد واضحة.					
02	دور المراجع الخارجي أصبح جوهريا وفاعلا من المراجع الداخلي.					
03	الهيئات المشرفة على مهنة المراجعة ترقى للمستوى المرغوب في الجزائر					
04	ينعكس اللاتنظيم لمهنة المراجعة في الجزائر على الموضوعية والشفافية في القوائم المالية.					

الفهرس

الفهرس :

III	الإهداء
IV	الشكر
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال البيانية
IX	قائمة الملاحق
1	المقدمة
01	الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية
02	المبحث الأول : الأدبيات النظرية
02	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التدقيق المحاسبي
09	المطلب الثاني: إجراءات التدقيق (المراجعة)
11	المطلب الثالث : حقوق وواجبات المدقق
13	المطلب الرابع: معايير التدقيق المحاسبية الدولية وواقعها في الجزائر
16	المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية
16	المطلب الأول : الأبحاث و الدراسات العلمية السابقة باللغة العربية
19	المطلب الثاني : أوجه التشابه و الاختلاف مع الدراسة الحالية
19	الفرع الأول : أوجه التشابه
19	الفرع الثاني : أوجه الاختلاف
20	خلاصة الفصل
21	الفصل الثاني : الدراسة الميدانية
22	المبحث الأول : الطريقة و الأدوات
22	المطلب الأول : الطريقة
22	الفرع الأول : اختيار مجتمع الدراسة و العينة
23	الفرع الثاني: حدود وصعوبات الدراسة

24.....	المطلب الثاني : الأدوات.....
24.....	الفرع الأول : الأدوات المستخدمة في الجمع.....
24.....	الفرع الثاني : الأدوات الاحصائية و البرامج المستخدمة.....
25.....	المبحث الثاني : النتائج و المناقشة.....
25.....	المطلب الأول: النتائج.....
25.....	الفرع الأول :إعداد الاستبيان وتفرغ بياناته.....
26.....	الفرع الثاني: عرض النتائج.....
31.....	المطلب الثاني : المناقشة.....
31.....	الفرع الأول : تفسير و تحليل و تعليل المخرجات.....
44.....	الفرع الثاني : ربط النتائج بالفرضيات و مقارنتها.....
45.....	الفرع الثالث : الحلول.....
46.....	خلاصة الفصل.....
47.....	الخاتمة.....
50.....	المراجع.....
53.....	الملاحق.....
68.....	الفهرس.....